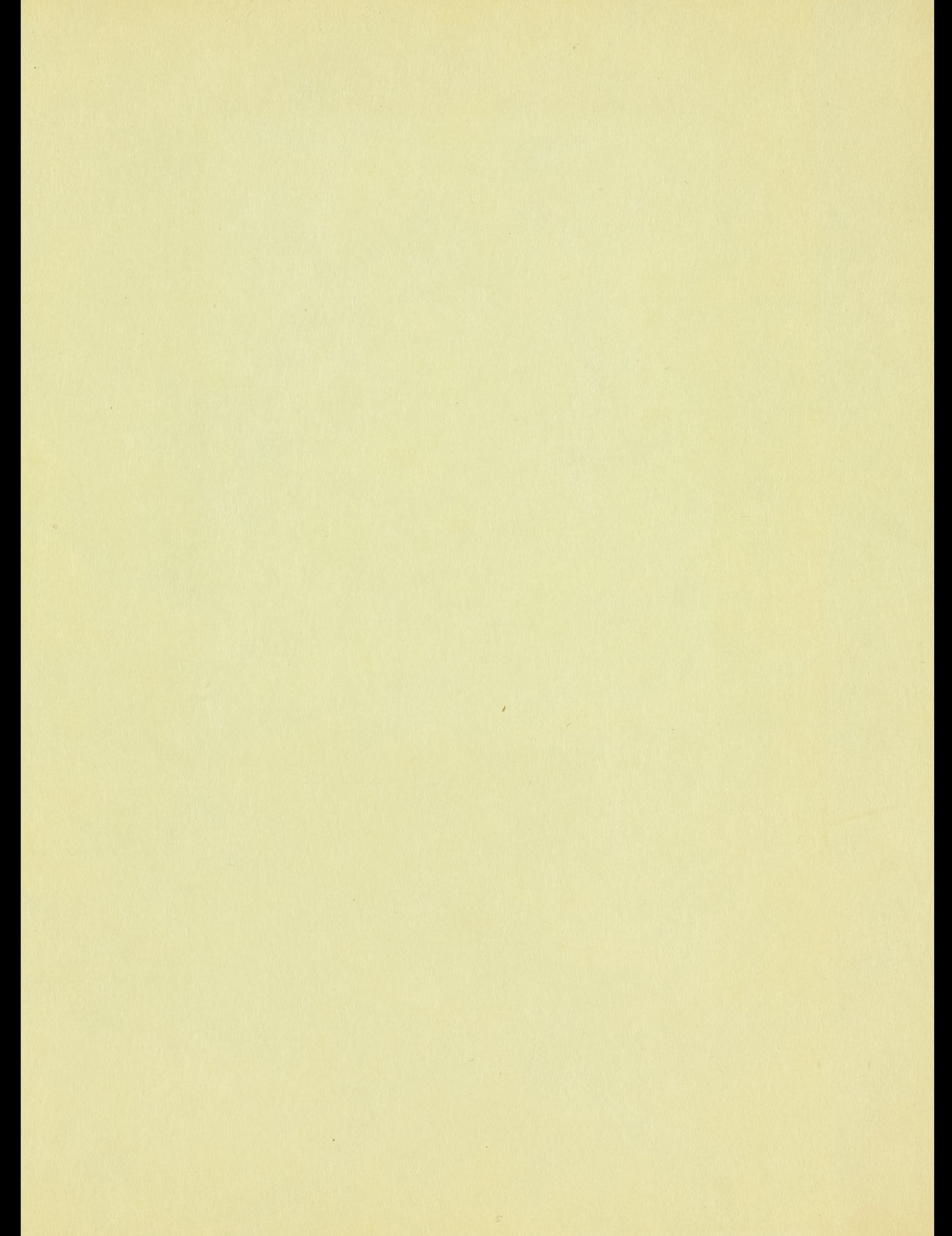


THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY



(١٦٦) (١٦٦)

وزارة الثقافة والاهتمام القومي

مديرية التأليف والترجمة

قصة الأرض

في سورية

منير الشرفي

دمشق ١٩٦١

سلسلة الثقافة الشعبية (٥)

steady hat.
and sh.

صمم الغلاف

الفنان هشام زمريني

وزارة الثقافة والدراسات والبحوث

مديرية التأليف والترجمة

قصص الأرض

في سورية

منير الشرفي

دمشق ١٩٦١

سلسلة الثقافة الشعبية (٥)

756.7
Sy 25
5

مقدمة

كان الانسان في فجر حياته ، يعتمد على الارض ، لينال منها رزقه ، بكده وجدده ، فاذا حيل بينه وبين الارض ، حرم من اسباب الحياة ، وعاش في الشقاء القاتل ، حتى يأتيه أجله .

لذلك كان يبذل جهودا جبارة ، ويومي بنفسه في مطارح الاخطار ، كي يحصل على قطعة من الارض ، يعمل فيها طوال النهار ، ليعيش هنيئا ، وقد يجد من يقاومه في نيل ما يطلبه ، ولكنه كان يخوض معه حربا طاحنة ، قد تدوم اعواما كثيرة ، وقد ينتجج فيها ، او يموت غير آسف على نفسه .

والسوريون قبل الاسلام وبعده وهم من العرب الاقحاح كانوا من الذين يعنون بالارض كثيرا ، لانها كانت اسباب حياتهم ، لهذا فان قضية الارض في سورية كانت شغلهم الشاغل ، وكانوا يحرسون عليها كل الحرص .

ولقد مر على السوريين حين من الدهر ، كانوا
ينعمون فيه بأرضهم وانتاجها ، وكانوا بعملهم فيها ؛
يعيشون براحة بال واطمئنان ، ولما جاءهم المستعمرون
اليونان ، ثم الرومان ، ذاقوا الامرين من حكمهم
الظالم ، اذ كانوا ينهكونهم في العمل ، ثم يأخذون منهم
جل انتاجهم قسراً ، وكانوا يبيعون اولادهم لهذا القصد .

على ان العهد العربي الزاهر الذي دخل سورية
في عهد عمرو بن الخطاب (رض) قد انقذهم من اولئك
المستعمرين ، ونشر العدالة والمساواة فيهم ، وغمرهم
بالرخاء الاقتصادي ، والاستقرار السياسي ، لذلك فقد
تمتعوا بالحياة الرغيدة دهوراً طويلاً ، ولكن ظهور
الحكام الشعبيين في البلاد العربية ، قد جعل الحياة
الرافهة العربية ، تختفي من سورية ، وابتلى السوريون
بانواع المصائب ، لان اولئك الحكام الظلام قد تمكنوا
منهم ، فكانوا يحرمونهم من اراضيهم ، اما بالاستيلاء
عليها واعطائها من كان شعوبيا مثلهم او من صغار

النفوس الذين قبلوا حكمهم الجائر ، واما بالضرائب
الفاحشة ، التي كانت تفرض عليهم .

ثم جاءهم العهد الفرنسي في عام ١٩١٨ - ١٩٢٠
فكان غوذجاً جديداً من الاستعمار في البلاد السورية ،
وقد كان الفرنسيون يحملون معهم سياسة الافقار ،
والتفريق ، والتحلل من الاخلاق ، وينفذونها بكل
مالديهم من قوة .

هذا ما قلل من تكاثر السوريين ، وجعل الياس
يتسرب الى نفوسهم ، والشقاء يعصف بحياتهم .

ولكن البؤس قد ذهب الى غير رجعة والحمد لله ،
لان شمس الاستقلال قد اضاءت كائنات البلاد منذ عام
١٩٤٥ لذلك فان حريتها الحق قد عادت اليها ، وفتحت
امامها ابواب العمل الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية
والاستقلال السياسي القومي .

لقد كتبت هذا الكتاب عن قصة الارض في
سورية ، ووضحت فيه عهد اليونان والرومان ،
وعهد العرب الزاهر وما فعلوه من الخير والعدالة ،
وعهود الشعوب والفرنسيين ، الذين جروا على البلاد
كل أنواع الرزايا ، وقد سردتها دون أن أجسمها ،
والله أكبر والعزة والمجد للعرب .

منير الشريف



الفصل الأول

الأرض

في عهد اليونان والرومان والبيزنطيين

لقد كان السوربون ، في العهد اليوناني ، الروماني .
والبيزنطي في الدرك الأسفل من الشقاء ، لأن ملكية الأرض
كانت مترجرجة ، ولأن الضرائب التي كانت تطرح عليهم ، كانوا
ينوءون تحت أثقالها ، ولكن أين المفر من ذلك ، والضرب
والتعذيب ، بل والقتل ، كان ديدن أولئك الحاكمين .

لذلك فقد كان الزراع السوربون يبيعون أولادهم ،
ليسددوا ما فرضته عليهم الحكومة من الضرائب ، التي قد تكون ضعف
انتاجهم ، وهل أشقى من المرء الذي يجرم من أولاده قرّة عينيه ؟
وكانت الأموال التي تجبي من أولئك الزراع ، تشحن
الى روما ، ثم الى القسطنطينية ، ليتمتع بها الحاكمون هناك في

قصورهم ، وفي سفاهاتهم ، لان اوائك اليونانيين ، والرومانين
والبيزنطيين ، كانوا يعتقدون أن المستعمرات هي ملك لشعوبهم ،
وأنهم لم يفتحوا البلاد الا لينعموا بمواردها ، ولا يهمهم
حياة سكانها .

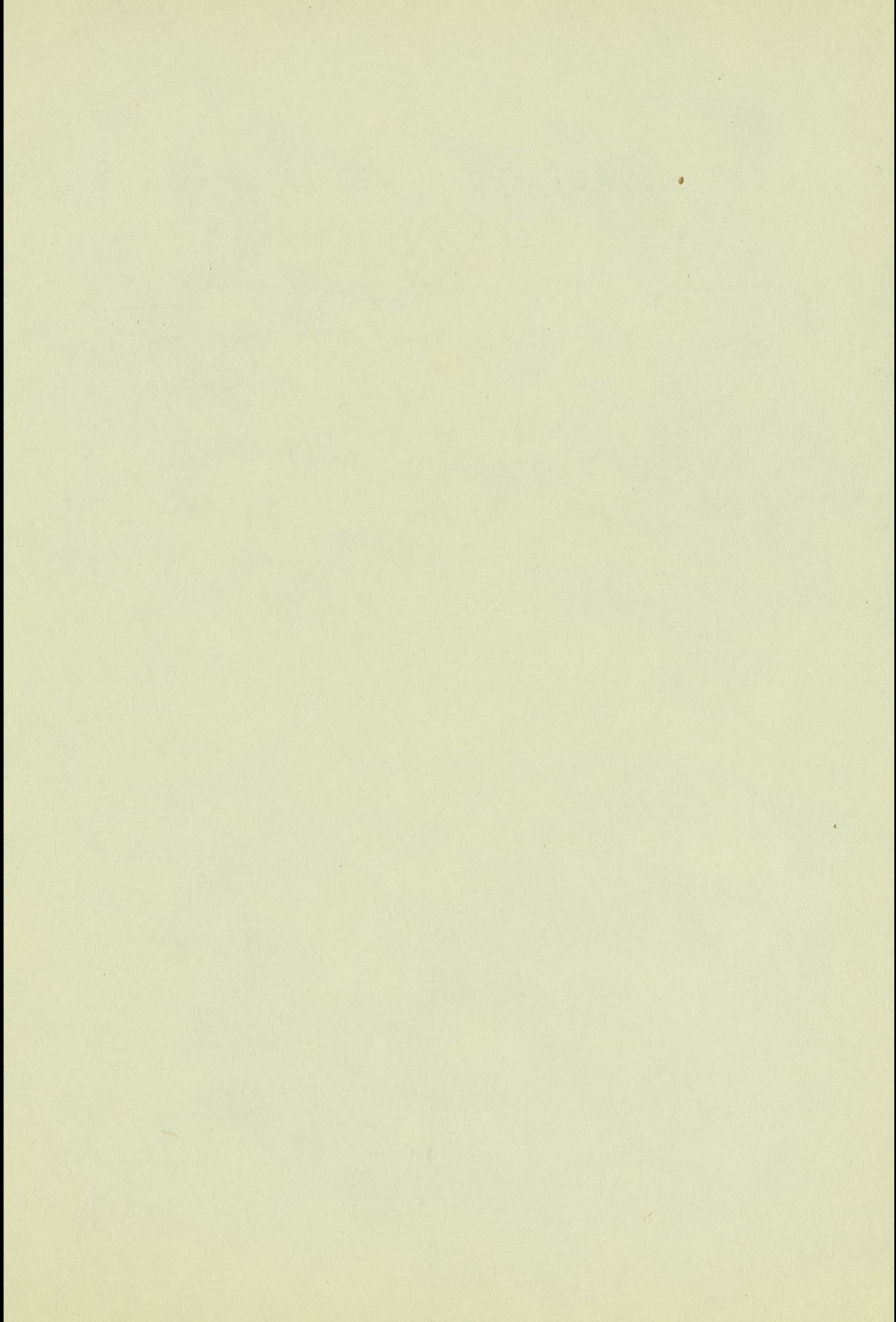
وكانت الضريبة التي يطرحونها على أراضي السوريين ،
كانوا يتناولونها من محصولهم مباشرة ، تارة بقسمة المحصول ، وتارة
ب طرح مقدار معين على كل صاحب أرض ، وتارة بواسطة العشارين
الذين يضمنونها من الحكومة ، بقدر معلوم ، ثم يستوفونه من
الشعب أضعافاً مضاعفة ، بدون رحمة ، والحكومة ما كانت
تستمع لشكوى منهم ، وكان هؤلاء العشارون يبيعون المكلفين
بالضريبة ، لاستيفاء ما فرض عليهم .

ولم يكتف هؤلاء الحكام بذلك ، بل فرضوا جزية
سنوية على السوريين لمن كانت سنه فوق الرابعة عشرة من الذكور
والثانية عشرة من الاناث حتى سن الخامسة والستين .

وفرضوا أيضاً المكوس الجمركية على كل ما يدخل
سورية وما يخرج منها من السلع ، وهذه المكوس كانت جد باهظة
ولكن ليس من مجير للسوريين آنئذ .

وفرضوا الضرائب على المناجم في سورية ، فلا يمكن لاحد
أن يستثمرها ، إلا بعد أن يدفع ما يفرض عليه لقاء الاستثمار .
وكانوا يستولون على الاراضي الخصبة ، والمراعي الفسيحة ،
ويجعلونها ملكاً لحكومتهم ، يؤجرونها من السوريين
ببدلات فاحشة .

ان هذا الاستعمار اليوناني الروماني البيزنطي قد أكثر
النكبات والبلايا في الشعب السوري ، ولذلك صار يتمنى الخلاص
منه ، بكل قواه .



الفصل الثاني

الأرض

في العهد العربي الإسلامي

ولما ظهر النبي ﷺ ونجح في دعوته ، اعتقد السوريون - وجلهم من الأرومة العربية - ان خلاصهم قد أصبح وشيكاً ، لان دولة العرب قامت في البلاد العربية ، لهذا فان الجيش العربي الاسلامي ، عندما قرب من الحدود السورية ، بدأ السوريون يشقون عصا الطاعة على البيزنطيين ، لانهم وجدوا ان قرابة الدم ، هي اقرب اليهم من البيزنطيين ، ولو كانوا على دينهم ، وان السيادة القومية العربية ؛ هي ضالتهم المنشودة ، وان خلاصهم من الرق والعبودية ومن حرمانهم من اراضيهم . ومن كثرة الضرائب التي كانت تفرض عليها لا يكون الا بقومهم العرب ، لذلك فقد فتحوا لهم ابواب مدنهم وقراهم ، ليدخلوها بسلام آمنين ، وبالاهازيج والطبول

والزمور ، وصاروا يدفعون اليهم الخراج والجزية عن طيب خاطر .
ولما تتابعت الاخبار بان البيزنطيين قد جمعوا جمعاً لم يمثله ،
كتب ابو عبيدة (القائد الأعلى) الى كل وال ممن خلفه في المدن
السورية التي صالح أهلها ، يأمرهم ان يردوا عليهم ما جبي منهم من
الجزية والخراج ، وان يقولوا لهم :

« إنما رددنا عليكم اموالكم ، لانه قد بلغنا ما جمع لنا من
الجموع ، وانكم قد اشترطتم علينا ان نمنعهم (عنكم) وانا لانقدر
على ذلك ، وقد رددنا عليكم ما أخذناه منكم ، ونحن لكم على الشرط ،
وما كتبنا بيننا وبينكم ان نصرنا الله عليهم . »

وردوا اليهم الاموال .

فقالوا كلهم :

« ردكم الله علينا ، ونصركم عليهم ، فلو كانوا هم ، لم يردوا
شيئاً ، وأخذوا كل شيء بقي لنا حتى لا يدعوا لنا شيئاً . »

وقد التحمت الحرب بين العرب والبيزنطيين ، فغلب
البيزنطيون ، وهربوا ، من البلاد السورية ، لانهم لم يجدوا بين
اهلها مؤثلاً ، يحفظ عليهم حياتهم ، وهاك ما قاله هرقل ملكهم ،
عند مغادرته لسورية :

« السلام عليك يا سورية ، سلام لا اجتماع بعده ، ولا يعود اليك رومي بعدها الا خائفاً » .

ذلك لانه لم يجد في السوريين ، من يقاوم معه العرب المسلمين ، وعلى العكس فقد وجدهم ينضمون الى صفوف العرب المسلمين .
وبذلك فقد عادت أرض السوريين اليهم ، وتخلصوا من تلك الضرائب الفاحشة والاستعباد .

تصنيف الارض في العهد العربي الاسلامي

لقد صنفت الاراضي في العهد الاسلامي : اربعة اصناف ،
أراضي العشور ، واراضي الفياء ، واراضي الخراج ، واراضي الموات .

أراضي العشور

أراضي العشور : هي الاراضي التي كان يملكها اصحابها العرب (الخراج : يحيى بن آدم ص ٢٦) والتي دخل اصحابها في الدين الاسلامي ، قبل القتال ، وهذه الاراضي قد بقيت ملكا لهم ، يتصرفون بها كيف يشاؤون : بزراعتهم لها ، واستثمارها (الخراج : يحيى بن آدم ص ٣٠) ويدفعون الضريبة العشرية عنها ، وهذه الضريبة كانت تسمى الزكاة .

وبذلك فان اراضي اهل مكة ، الذين لم يسلموا عند فتح مكة قد اعتبرت عشريّة ، وذلك لانهم عرب (الاستخراج في احكام الخراج ، لأبي فرج الحنبلي ص ١٧) .

كما ان اراضي التغلبيين في شمالي سورية ، اعتبرت عشريّة رغم انهم بقوا على دين النصرانية (الخراج : ليحيى ص ٦٦) وذلك لانهم عرب .

واما اراضي خيبر التي كانت لليهود ، ثم أجلاوا عنها ، بعد فتحها ، فقد تركت للعرب المسلمين ، واعتبرت أرضاً عربية ، من مقاطعة الحجاز ، لذلك لم يفرض عليها الخراج بل العشر (الاستخراج : للحنبلي ص ٢٥) .

أراضي الفياء

أراضي الفياء : ان هذه الاراضي هي التي اخذت من الاعداء عنوة ، وهرب اهلها عنها ، ولم يقسم عمر بن الخطاب (رض) هذه الاراضي بل تركها وقفاً بين الفاتحين ، ليشترك في استثمارها والانتفاع بغلتها كل المجاهدين ، وذلك برضاء المهاجرين والانصار (كتاب الاستخراج للحنبلي ص ٤) .

لقد جعل عمر هذه الاراضي فيئاً (أي ملكا للدولة)
يستثمرها العرب المسلمون ، ولا يحق لهم بيعها ، وذلك كي
لا يحتكرها بعدئذ افراد معدودة ، وقد سعى بعض العرب المسلمين
الذين جاؤوا من الجزيرة الى سورية او العراق او مصر ، لتمليكهم
تلك الاراضي فأبى عمر بن الخطاب ذلك ، وقال لعامله : « ان
دعها حتى يغزو منها جبل الحبله » (كتاب الاموال : للامام أبي
عبد القاسم ص ٥٨) أي وقفاً على المسلمين وعوض على من لم يرض
الا بالقسمة .

ويدخل في هذا القسم من اراضي : أراضي الذميين ،
الذي ماتوا عنها ولا وارث لهم . وذلك عند الشافعي ، واحمد ،
وابن حنيفة ، وأما مالك ، والنخعي فقلا بأنها تعود لاهل ملتهم
ودينهم (كتاب الاستخراج : للحنبلي ص ١٣)

أراضي الخراج

أراضي الخراج : هذه الاراضي هي للذين بقوا على
دينهم عند فتح العرب المسلمين لسورية وصالحوا عليها ، لذلك فقد
بقيت ملكاً لهم ، على أن يدفعوا عنها الخراج .

إن هذه الاراضي إن نقلت فيما بعد الى يد مسلم ، لا يسقط

عنها الخراج (الاستخراج للجنبي ص ٣٦) وهذا ما جعل الخليفة
نمر بن الحطاب (رض) ينهى العرب عن شراء أراضي الخراج ،
ولعله كان يقصد أيضاً ابقاء تلك الاراضي في أيدي أصحابها السابقين
(الذميين) رحمة بهم .

اراضي الموات

أراضي الموات : وهذه الاراضي هي التي ليست
ملكاً ل احد ، وغير صالحة للمزراعة ، أي جبلية أو رملية ، أو
حرجية ، أو صخرية ، وهي فيء ، أي ملك للدولة .

على انه قد حض الزراع ليحيوها ويستثمروها ، لكي
تصبح ملكاً لهم ، فان كانت من الاراضي العشرية (أي من
الاراضي العربية) تبقى عشرية ، وان كانت من أراضي الخراج
تبقى خراجية ، فان احتقر لها بئر واستنبط لها قناة كانت أرض
عشر (الخراج : لابي يوسف ص ٧٨)

وقد قال النبي محمد ﷺ :

« من زرع زرعا أو غرس غرسا ، فله أجر ما اصابته منه
العوافي » (الخراج : ليحيى ص ٨١) أي كل طالب رزق من
انسان أو بهيمة .

وقال صلى الله عليه :

« من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق »
(الخراج : ليحيى ص ٨٤) والعرق الظالم ، أن يأتي رجل الى
هذه الارض ، المعمرة ، فيغرس فيها غصنا .

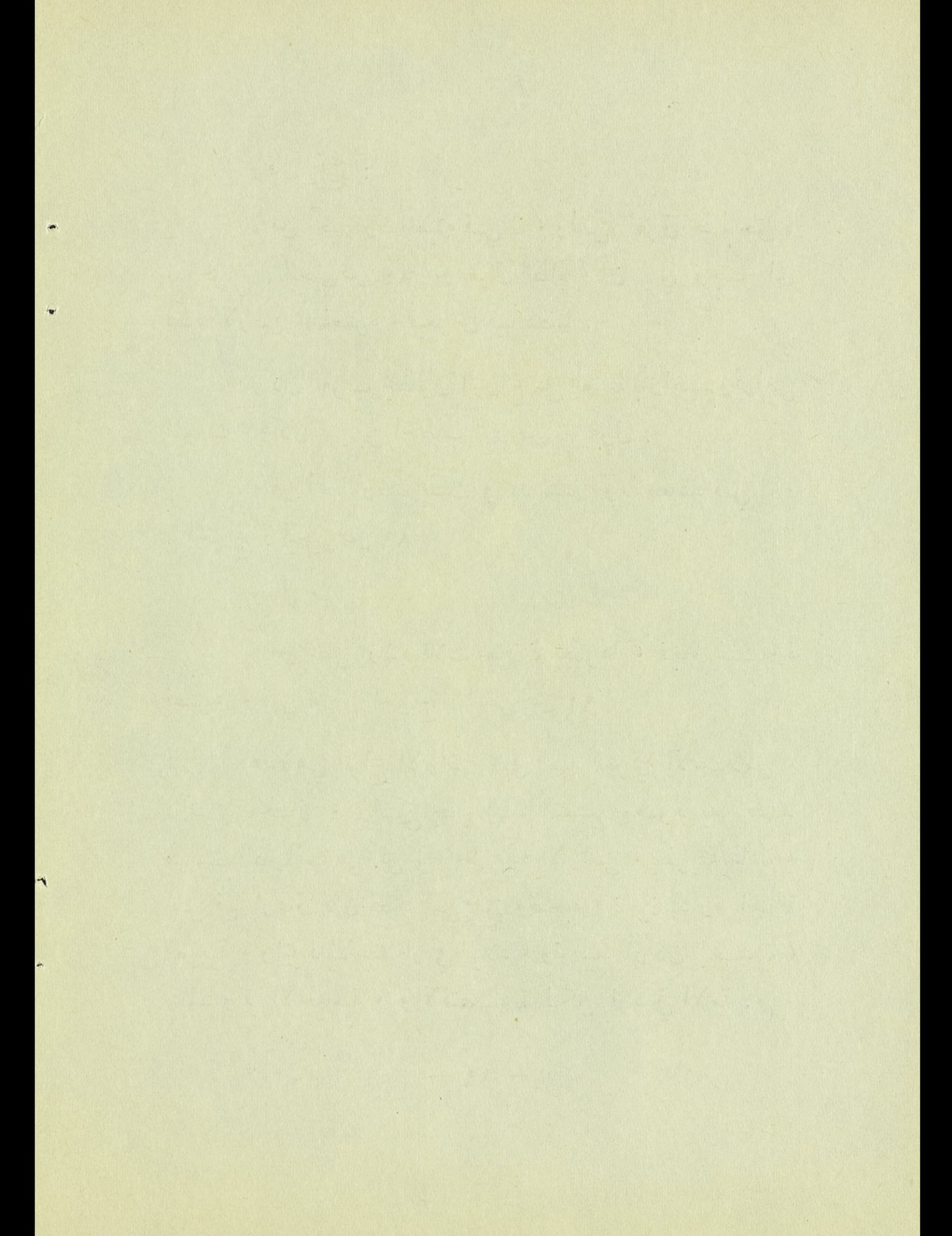
وكان العرب يحضون الزراع على العناية بأراضيهم وأراضي
الموات ، وكان عمر بن الخطاب (ر ض) يقول :

« من أحيا أرضاً ليست في يد مسلم ولا معاهد فهي له »
(الخراج : ليحيى ص ٨٩)

وقال عمر :

« من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها ، فجاء غيره
فيعمرها ، فهي له » (الخراج : ليحيى ص ٩١)

هذه هي أنواع الاراضي ، في العهد العربي الاسلامي ،
ذكرتها بايجاز ، ولكي يظل هذا التقسيم معمولاً به فقد
فرضت الضرائب على كل نوع من هذه الاراضي ، بطريقة عادلة ،
ليس فيها ارهاق لان قصد النبي صلى الله عليه وصحبه ، تأمين إدارة الدولة
العربية ، وايجاد الاستقرار في البلاد ، وتوطيد أركان العدالة ،
والمساواة الاجتماعية ، والاقتصادية لكل فرد في الامة .



الفصل الثالث

الزكاة والضرائب

في العهد العربي الإسلامي الزاهر

في الحق ان الضرائب ، هي فريضة عامة ، تطرح على الشعب ، وتجمع في الخزانة العامة ، ثم تنفق على الصالح العام ، فكل انسان كلف بدفعها عن طريق الحق والقانون ، لا يجوز له التهرب منها ، لأنه اذا لم يدفعها هو ، وكل من يستطيع دفعها من أبناء أمته ، فلا تكون ثمة دولة ، وسيادة ، وحرية ، وحماية ، وثقافة ، وأعمال انشائية واقتصادية ، وتدب الفوضى في الجماعة ، ويتسرب اليهم الخراب والدمار .

وقد جاء في الانجيل ، عندما سئل المسيح : « يجوز أن تعطى جزية لقيصر ، أم لا » فأجاب :

« اعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » (انجيل متى :

أصحاح : ٢٢ عدد ٢١) .

وجاء في القرآن الكريم آيات كثيرة عن الزكاة (الضريبة)
ومنها :

« وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وما تقدموا لأنفسكم
من خير ، تجدوه عند الله » . (سورة البقرة : الآية ١١٠)

« الذين يقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، وبالآخرة
هم موقنون ، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون »
(سورة لقمان : الآية ٤٣) .

« خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » (سورة
التوبة . الآية ١٠٣) .

وقال النبي محمد (ﷺ) :

« من أعطى زكاة ماله مؤتجراً فله أجرها ، ومن منعها
فانا آخذوها وشطر ماله » (تيسير الوصول : لعبد الرحمن
الشبباني الزبيدي ج ٢ ص ١٢١) .

ولما ارتدت طوائف من العرب بعد وفاة النبي محمد (ﷺ)
قرر الخليفة أبو بكر مقاتلتهم ، فقال قوم منهم :

نقيم الصلاة ، ولا نوّدي الزكاة .

فقال أبو بكر عن المرتدين :

« والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونها الى رسول الله
(ﷺ) لقاتلتهم على منعها » . (أخرجه الستة رواة الحديث)
وذلك لان الزكاة (الضريبة) هي عصب الدولة الحساس .

وقد قال ميرابو الفرنسي ، في الجمعية التأسيسية أيام الثورة
الكبرى : « الضريبة دين شائع بين الوطنيين او نوع من التعويض
او ثمن للمنافع التي يبيتها المجتمع لهم »

وقال العالم المالي لويس تروتابا : الضريبة ، هي فريضة
حقيقية ، لتوزيع الاعباء العامة ، وهي احسن واعدل قاعدة .
(من كتابه : علم التشريع المالي . طبعة ١٩٣٩ ص ١٩)
والضرائب هي (مشكلة) اجتماعية هامة ، لها علاقة
بمجموع الامة ، فلا يمكن حلها ، الا عن طريق العلم الاجتماعي ،
الذي يسهل لواضعها ، معرفة الطرق ، التي توصله الى الغاية الحسنى ،
بدون ان يؤثر على الجماعة تأثيراً يضر بهم .

وهذه المشكلة الاجتماعية تنقسم الى قسمين ، قسم يتعلق
بالعلم الاقتصادي . وقسم يتعلق بالحقوق العامة .

فالعالم الاقتصادي ، هو أساس للمساءلة المالية فلا يمكن
وضع شيء من الضرائب على الانتاج قبل :

- ١ - دراسة حالة الانتاج العام .
 - ٢ - معرفة درجة قوة المنتجين في المساهمة بصندوق الخزانة .
 - ٣ - معرفة الامور التي تكثر من الانتاج .
 - ٤ - معرفة مقدار و أنواع الانتاج الضروري ، و الانتاج الكفائي .
 - ٥ - معرفة الانتاج الصالح للتصدير و كميته ، للحصول على المال الذي يهيبه عشره ما تحتاجه البلاد من الخارج ، او يكون اساسا للمقايضة في تأمين الحاجة ، او للتوسع في الاعمال الاقتصادية و العمرانية .
 - ٦ - الانتاج القليل النافع الواجب زيادته ، و الانتاج المضر الواجب تقليله ، لكي يزدهر الانتاج الزراعي و الصناعي معا .
- و للحقوق العامة علاقة بالضرائب ، لان تنظيم الحياة العامة ، يكون بواسطة الضرائب التي تؤخذ من مجموع الامة ، بدون النظر الى استطاعتها ، و بدون ان تنفق في سبيل حمايتها و تقويتها ، و رد عادية البؤس و الشقاء عنها ، هي ضرائب مضمية ، لا يجوز فرضها لأنها تحرم المجموع من العمل ، و تضعف حيوية الامة ، فلا يظهر من يدافع عنها ، و يعمل في حقول زراعته ،

ودور صناعتها ، وعندئذ تحل النكبة على اصحاب رؤوس الاموال
والاراضي ، ويصبح صندوق الخزانة خالياً .

كما ان الضرائب التي تؤخذ من افراد معدودين فقط
اكثر من الحد المعقول ، تضر اكثر مما تنفع ، لانها تكون فوق
الاستطاعة ، وهذا ما يقضي على نشاط اولئك الافراد وخبرتهم ،
وذكائهم ، وارادتهم ، كما تقضي على ثروتهم ، التي تعينهم على زيادة
الانتاج وتحسينه ، وهذا ما يجعل اعمالهم في تأخر مستمر ، وبذلك
يقع الضرر على مجموع الأمة ، وعلى الخزانة معا .

لذلك ينبغي على واضعي الضرائب ان يتحلوا بثقافة عامة
في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والسياسية ، وان
يتحلوا أيضاً بخبرة واسعة عن بلادهم ، وزراعتها وصناعاتها وتجارتها ،
واستطاعة أمتهم ، ودرجة نشاطها ، وقوة ارادتها ، وثروتها
وآمالها ، وطموحها ، او قناعتها ، وسياستها الداخلية والخارجية ،
وعما اذا كان يجب ان يكلف كل فرد من الامة بالضرائب ، او يجب
اعفاء فريق منها من الضرائب ، ومن هم الذين يجب اعفاؤهم ،
وكيف يعفون ، وهل الضريبة المباشرة ، أم غير المباشرة ، هي
التي تفي بالمقصود ؟ وهذه المزايا إن تحلى بها واضع الضرائب ،
تجعله عالماً بالداء والدواء ، وعندئذ تكون الضريبة شافية

للاسقام ، وباعثة للهمم ، وتكون عادلة ، بحيث توقف الفرد عن
التماذي في ضرر المجموع ، كما تنشطه على الاعمال الصالحة للمجموع ،
وهناك الراحة والطمأنينة للجماعة .

وقد قال العالم المالي تروتا با أيضاً :

«لا يمكن لأحد ان يضع قانونا ماليا ، اذا لم يكن عارفا
بعلم حقوق خزانة الدولة ، وعلم الخزانة يحتاج الى التوسع في علم
الضرائب الذي يهيء له معرفة ذلك العلم» (من كتاب التشريع
المالي ، بالفرنسية ص ١٥٤) لأن علم الضرائب ، هو العلم
الاجتماعي الاقتصادي المالي كما بينت آنفا ، الذي يجعل المرء عارفاً
مواطن الضرر ، والفائدة من كل نوع من الضرائب .

اذن ان في الضرائب ضرراً عظيماً اذا لم تطرح بحق وعدل
وفائدة جزيلة ان فرضت بحكمة ، وعدل وعقل لانها :

- ١ - تهيء المال للدولة .
- ٢ - تزيد في ثروة الضعيف ، وتوقف الغني عند حده ، لئلا
يهلك الضعيف
- ٣ - واسطة في تكثير الانتاج ، وتوزيع الاعمال .
- ٤ - لحماية الكيان ، وجمع الامة في صعيد واحد ، وتوجيهها
نحو الهدف الاسمي ، والمثل العليا .

إن كل ذلك قد عرفه العرب قبل غيرهم ، لذا كانوا عاقلين وعادلين في طرح الضرائب ، وهذا ما جعلهم في أعلى عليين ينعمون بالحياة ، دهرًا طويلاً ، ويؤمنون العدالة الاجتماعية ، والرفاهية الاقتصادية ، الى كل بلد غير عربي دخل ضمن امبراطوريتهم الجبارة . وقد قال العالم المؤرخ ماكس مايرهوف (الانكليزي) في كتابه العالم الاسلامي (باللغة الفرنسية) مايلي :

« لقد كان النظام المالي العربي ، منشطاً للصناعة التي ازدهرت في امبراطورية العرب ، ومروجاً للتجارة التي انتشرت في تلك الامبراطورية وخارجها حتى وصلت الى كل بلاد روسيا واسكاندينافيا » (ص ٣٥ و ٣٦) .

واليك الضريبة على الارض في العهد العربي الاسلامي :

ضريبة الارض (ضريبة العشر) في العهد العربي الاسلامي

ضريبة العشر : ان هذه الضريبة (تسمى الزكاة) وقد فرضت على المحصول الزراعي للمسلمين ، الذين دخلوا في الدين الاسلامي قبل القتال (الخراج ، ليحيى بن آدم ص ١١٢) وضريبة العشر هذه :

- ١ - ١٠٪ تؤخذ من المحصول الذي سقي من مياه الأمطار او الانهار الجارية على وجه الارض .
- ٢ - ٥٪ عن المحصول الذي سقي بالقرب او بالدلو (ليحيى بن آدم ص ١١٢ و ١٢٠)

وذلك عملاً بارادة النبي محمد (ﷺ)

والمحصول التابع للضريبة العشرية هو :
الحنطة والشعير ، والتمر . والزبيب ، على ان يستثنى من الضريبة خمسة أوساق من كل نوع من المحصول (الخراج : ليحيى بن آدم : ص ١١٣)

والوسق ستون صاعاً ، والصاع ثمانية ارطال بغدادى (الخراج : ليحيى ص ١٤١) والرطل البغدادى كان ١٢٨ درهماً ، أي ان الوسق ١٩٧ كيلو غراماً ، وخمسة اوساق ٩٨٥ كيلو غراماً ، ولا تجمع غلة الحنطة الى الشعير أو التمر أو الزبيب ، ليصبح مجموع كيلها أكثر من خمسة أوساق ، بل تؤخذ بعد ان يزيد كل صنف منها على خمسة اوساق ، (ليحيى بن آدم ص ١١٣)
ولا يؤخذ العشر من الفواكه (عدا الزبيب والتمر) والخضراوات (الخراج : ليحيى بن آدم ص ١٥٤)

أما التين فان يابس فعليه العشر ، وأما البقول والكتان
وأشباهاها من غلة الصيف فهي غير خاضعة للعشر ، كما ان الورس
(نبت أصفر ينبت في اليمن ، شبيه بنبات السمسم) والعطب
(القطن) غير تابعين للعشر (الخراج : ليحيى ص ١٥٧) .

والعشر لا يؤخذ الا بعد حسم نفقات الانتاج (الخراج
ليحيى ص ١٦١) أي ثمن البذار وما ينفق عليه حتى يصبح
المحصول جاهزاً للبيع ، وأيضاً ما يأكله الزراع ، وما شئته في مدة
العمل ، وذلك لئينا نخرج الانتاج .

ومن اصول الجباية عند العرب في بداية العهد الاسلامي ،
أن يقبل العاشر (الجابي) قول صاحب المال والانتاج ، ولا يستحلف
الرجل المصدق ، ويقال ان العاشر يستحلفه ، ويقبل قوله (الخراج :
ليحيى ص ٦٩) .

ضريبة الفيء

إن ضريبة الفيء ، تؤخذ من أراضي الفيء ، وهي ارض
الدولة ، أي ارض الأمة ، وانتاج هذه الاراضي يقسم ويؤخذ
خمسها الى بيت المال ، ليوزع على المستحقين من العرب المسلمين .

ويجوز للخليفة أن يضع مقداراً من الضريبة ، على أرض الفيء ،
لا يكون مرهقاً .

كما يمكن للخليفة ألا يضع شيئاً من الضريبة على أرض الفيء .

(كتاب الأموال . لأبي عبيد القاسم ص ٦٠ و كتاب

الخراج : ليحيى ص ٢٠٠) .

ضريبة الخراج

إن ضريبة الخراج ، هي ما يؤخذ من أرض الصلح
(الخراج : ليحيى ص ٢٠٠) أي أن العرب المسلمين عند فتحهم
لسورية ، صالحوا الناس الذين بقوا على دينهم ، على شيء معلوم ،
فتركوا لهم الأرضين ، وصاروا يأخذون الخراج منهم .

وهذه الضريبة ، كانت قبل الاسلام ، تؤخذ من قبل
الروم بقسم المحصول ، ثم صارت تؤخذ بحسب مساحة الارض
(كتاب الاستخراج : للحنبلي ص ٩١٨) وفي زمن الخليفة عمر
ابن الخطاب (رض) الذي كان أول من فرض الخراج على البلاد
التي افتحها العرب ، كان يأخذ الخراج بحسب مساحة الارض
التي جرى مسحها ، على ان الخليفة أبا جعفر المنصور ، جعله مقاسمة
وذلك رحمة بالزراع ، لأن الأسعار قد رخصت ، ولم تعد الغلات

تقي بخر اجها ، وسار على طريقته هذه ، الخليفة المهدي ومن بعده
من الخلفاء العادلين .

وحصة بيت المال من مقاسمة المحصول كانت ثلث المحصول
فيما سقي بالدوالي (الماء الجاري) والربع فيما سقي (بالدواليب)
والنواضج (الاستخراج : للحنبلي ص ١١) .

اما حصة بيت المال من الخراج الذي طرح على الارض ،
فهي قفيز واحد (٨ ارطال والرطل ١٢٨ درهما) على كل جريب
(والجريب ١٢٠٠ متر) وكل ثلاثة أجربة نصف فدان مصري
وكل تسعة اجربة هكتار و ٨٠ مترا اي ان خراج كل هكتار
قراية ٨٠ كيلو غراماً من الجيوب .

على ان يخفض عنهم اذا عجزوا عن دفعه (الخراج : ليحيى
ص ٢٣) ، وعلى جريب الكرم اذا مضى على غرسه ثلاثة اعوام
ودخل في العام الرابع : عشرة دراهم ، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم
(الخراج : لأبي يوسف ص ٤٢) .

والارض التي لم يكن وارث لصاحبها ، تصبح لبيت المال
ثم تعطى للزراع ، بالمزارعة ، وقد كتب الخليفة عمر بن عبدالعزيز
في ذلك الى بعض العمال :

« انظر الى ما قبلك من ارض الصافية ، فاعطها بالمزارعة
بالنصف (اي النصف لبيت المال) وما لم تزرع فاعطها بالثلث ، فان
لم تزرع فاعطها بالعشر ، فان لم يزرعها احد فامنحها (اي اعطها
دون أي مقابل) فان لم تزرع فانفق عليها من بيت مال المسلمين ،
ولا تبترن قبلك ارضا (الخراج : ليحيى ص ٦٣) .

والخراج لا يرفع عن الارض ان اسلم الذي بقيت في يده
بعد الفتح ، ولكن ترفع الجزية عن رأسه (الاستخراج للحنبلي
ص ٩) لأن رجلا قال لعمر : « اسلمت فضع عن ارضي الخراج »
فأجابه عمر :

« ان ارضك اخذت عنوة ، فهذا غير ماصولحوا عليه »
وهكذا قال احمد بن حنبل (الاستخراج : للحنبلي ص ٣٢) حتى
ان الارض التي بقيت في يد صاحبها غير المسلم عند الفتح وفرض
عليها الخراج ، ثم نقلت الى يد مسلم لا يسقط الخراج عنها
(الاستخراج : للحنبلي ١٧ و ٢٥ و ٣٦) .

وقد اضطر عمر وغيره من الصحابة الى النهي عن شراء
ارض الخراج من قبل المسلمين ، لانهم يكلفون بالخراج (الاستخراج
للحنبلي ص ٣٨) ولأنه على ما يظهر يريد استبقاء ارض الذميين لهم

الحفاظ على حياتهم ، اذ هم من الارومة الغربية القديمة والحديثة .
اما الدور والمسكن العائدة للمكلفين بالخراج ، فلا خراج
عليها (الاستخراج : للحنبلي ص ٤٤) .

وقد كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يعطف كثيرا
على دافعي الخراج ، لذلك قال لحذيفة - عامله على ماسقت
دجلة - ولعثمان بن حنيف - عامله على ماسقت الفرات ، وجل
تلك الاراضي هي سورية - لعلكما كلفتما أهل عملكما الا يطيقون
(أي من الخراج) ؟

فقال حذيفة :

« لقد تركت فضلا » أي ما يفيض عن حاجاتهم .

وقال عثمان :

« لقد تركت الضعف ، ولو شئت لأخذته » .

فقال عمر : « والله لئن بقيت للأرامل ، لا دعنهن لا يفتقرن

الى امير بعدي » (الخراج : ليحيى ص ٢٦) .

وكان علي (رض) يعطف كثيرا على أهل الخراج ، وما

كتبه الى عماله :

« ولا تبيعن للناس في الخراج : كسوة شتاء ، ولا صيف ،
ولا دابة يعتملون عليها ، ولا عبداً ، ولا تضربن احداً سوطاً
لمكان درهم ، ولا تمسن مال احد من الناس ، مصل ولا معاهد »
(نهج البلاغة : ج ٣ ص ٩٠) .

و كتب ايضاً الى عامل له :

« وتفقد أمر الخراج بما يصلح اهله ، فان في صلاحه
وصلاحهم ، صلاحاً لمن سواهم ، ولا صلاح لمن سواهم الا بهم ، لان
الناس كلهم عيال على الخراج واهله ... فان شكوا ثقلاً او علة او
انقطاع شرب او بالة اغتمرها غرق ، او أجحف بها عطش ، خففت
عنهم بما ترجو ان يصلح به امرهم ، ولا يثقلن عليك شيء ، خففت
به المؤنة عنهم ، فانه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك ،
وتزين ولايتك ، مع استجلابك حسن ثنائهم ... وانما يؤتى
خراب الارض من أعوزاز أهلها ، وانما يعوز أهلها ، لاشراف
نفس الولاية على الجمع (أي جمع المال لأنفسهم ، وسوء ظنهم بالبقاء .
وقلة انتفاعهم بالعبير) . (نهج البلاغة : ج ٣ ص ١٠٦ - ١٠٨) .

و كتب الخليفة عمر بن عبد العزيز الى عامل له :

« انظر الارض ، ولا تحمل خراباً على عامر ، ولا عامراً

على خراب ، وانظر الخراب فان أطاق شيئاً فيخذ منه ماأطاق ،
و اصلحه حتى يعمر ، ولا تأخذ من عامر لا يحمل شيئاً ، وماأجذب
من العامر من الخراج فيخذه في رفق وتسكين لأهل الارض ،
وآمر ك ألا تأخذ في الخراج الا وزن سبعة ليس فيها تبر ، ولا
اجور الضرابين ، ولا إذابة الفضة ، ولا هدية النيروز والمهرجان
ولا ثمن الصحف ، ولا اجور الفتوح ، ولا اجور البيوت ، ولا
دراهم النكاح » (الخراج : لابي يوسف ص ١٠٢) .

أي ما كان يأخذه العجم والرومان والبيزنطيون ، من اهل
البلاد .

ومن عادة العرب الرفق بأهل الخراج وما يجب على الحكومة
اتخاذها ما ذكره الامام ابو يوسف ، للخليفة هارون الرشيد ، بأن
مما يجب على العامل على الخراج :

- ١ - ألا يجبس الطعام (من المحصول) اذا صار المحصول في
البيادر ، الشهر والشهرين والثلاثة لا يداس (لا يدرس) .
- ٢ - ألا يخرص عليهم ما في البيادر ، وألا يحذر عليهم
حذراً ، ثم يؤخذوا بنقائص الحذر ، فان هذا هلاك
لاهل الخراج ، وخراب للبلاد .

٣ - ألا يدعى على اهل الخراج ضياع غلة فيأخذ بذلك
السبب اكثر من الشرط .

٤ - ألا يكيل المحصول على اهل الخراج ، ثم يدعه في
البيادر الشهر والشهرين ، ثم يقاسمهم فيكيله ثانية ،
فان نقص على الكيل الأول ، قال اوفوني ، واخذ
منهم ما ليس له .

٥ - ألا يكلف اهل الخراج برزق عامل (موظف الحكومة) .

٦ - ألا يؤخذ مؤونة اهل الخراج ، وغير الذي ذكر ،
من المقاسمة .

٧ - ألا يأخذ منهم ، ما قد يسمونه رواجاً الدرهم ، يؤدونها
في الخراج ، إذ أن فريقاً من العمال يقطع بعض الدراهم
بداعي رواجها وصرفها (أي انخفاض في سعرها) .

٨ - ألا يضرب رجلا في دراهم الخراج ، وألا يقام على رجله .

٩ - أن يحفر الانهار . لا يصل المياه الى الاراضي .

- بناء على الحاجة والطلب - على ان تكون النفقة
على بيت المال ، وألا يدفع اهل البلد والخراج شيئاً ،
وفي ذلك مصلحة لاهل الخراج .

١٠- أن يقيم الحيطان (للخزانات) والسدود ، ومفاتيح المياه في الدجلة والفرات وغيرها من الانهار العظام من بيت المال وألا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء لأن عطب الارض ، وضياع الغلات من هذا وشبهه ، ويدخل الضرر من ذلك على أهل الخراج .

١١- أن يرسل المراقبين الصالحين ، لمراقبة العمال وسيروهم ، وكيف جبوا الخراج ، وهل أضروا باحد ، ومعاينة الذين تجاوزوا النظام المعين لهم ، بالضمانة والحرمات والعقوبة التي تحل باحد ، تعصم غيره من سوء الاستعمال (ملخص عن كتابه : الخراج ص ١٢٩ -

١٣٣) .

وفي زمن عبد الملك بن مروان كانت ضريبة الخراج ديناراً واحداً عن كل الف شجرة كرم . وعن كل مئة شجرة زيتون . وذلك مما قرب اي التي مسافتها دون اليوم . وما كانت أكثر من ذلك فعليها نصف الجبل (الخراج : لابي يوسف ص ٤٩)
وهذه النصائح هي لمحو الآثار السيئة التي تركها العجم والروم في البلاد العربية ، وللعمل المجدي .

ان هذه الضريبة الخراجية التي وضعها العرب على الاراضي الزراعية ، هي طفيفة كالضرائب الاخرى التي وضعت على التجارة والماشية . وذلك لان العرب كانوا يفكرون جيداً في مستقبل الزراع وابقائهم في اراضيهم ، يعملون فيها بجد ونشاط ، ليعيشوا حياة هنيئة مستقرة ، وهذا يفيد ولا ريب في طرد الاقطاعيين عن اراضي الضعفاء العرب وفي التضامن في الدفاع عن وطنهم من عدو خارجي ، كما ان هذه الضرائب ، بالنظر لكونها عامة كانت تشمل كل البلاد التي في حوزة العرب من المحيط الهندي والهادي ، الى داخل الصين والهند وجنوب سيبيريا ، فالبحر الاسود ، فالبحر المتوسط من كل اطرافه وجنوب اوروبا من ايطاليا الى فرنسا ، فاسبانيا ، والبحر الاطلنطي ، وجل افريقيا ، وهذا ما جعل العالم يحترم العرب ، ويتقبل حكمهم دهرأ طويلا ، لرسالتهم الدينية العالمية ، وحكمتهم ، وحضارتهم الزاهرة ، ومهارتهم في الامور الاقتصادية والاجتماعية .

ومن حكمة العرب في احترام الملكية الزراعية ، الصغيرة ، وزيادة الانتاج الزراعي ، وتوفيره الزراع انهم عفوا الطن الواحد من انتاج الزراع من القمح ، والزبيب ، والتمر والتين ، وكل الفاكهة ، والخضراوات ، من الضرائب ، كما بينت في هذا الفصل ،

وهذه الاعفاءات لم ينفذها الغرب والشرق الا في القرن العشرين .

ومن عدالة العرب المسلمين : أنهم أبقوا أصحاب الأراضي التي افتتحوها يتصرفون في أراضيهم ، رغم بقائهم على دينهم ، وذلك مقابل ضريبة زهيدة على أراضيهم ، وهذه الضريبة لم تشمل مساكنهم ، التي ظلت بعيدة عن الضريبة .

وصار العرب يوفقون باولئك غير المسلمين ، ويمنعون الظلم عنهم ، وذلك لتربيتهم (العرب) العالية ، ولأن اولئك الذين بقوا على دينهم هم من أصحاب البلاد ، ومن السلالات العربية القديمة ، والعربي معروف بحبه لقوميته العربية .

ومن ذكاء العرب ، هو ما بينه الامام ابو يوسف ، للخليفة هارون الرشيد ، في كتاب الخراج ، من واجب الدولة ، نحو الملاك الزراعيين ، (وقد بينت نبذة عنها آنفاً) من حماية الزراع ، وايجاد مشروعات الري الكبيرة لمصلحة الزراع ، دون اي مقابل ، وهذا ما يفيد في زيادة الانتاج .

ومن رجاحة عقل العرب ، ما صنعه الخليفة عبد الملك بن مروان ، من تخفيف الخراج عن الزراع الى درجة النصف ، إذا كانت اراضيهم ، تبعد اكثر من مسيرة يوم (عن العاصمة) لانه

ادرك بثاقب بصره ، ما يتكلفه الزراع من نفقات النقل ، ومن بعدهم عن العمران ، وشظف العيش هناك .

هذه هي عدالة العرب في قضية الملكية الزراعية في سورية (وكل البلاد التي كانت في حوزتهم) ولكن هل بقيت تلك العدالة والحكمة ، بعد ان تغلغل الشعوبيون في سورية (وخارجها) وتحكموا في البلاد ، بجهلهم وحقدهم على العرب ؟ هذا ما سأبينه في الفصول التالية .

الفصل الرابع

الأرض والضيعة التورية

في العهد العثماني

لم يبق لعدالة العرب أثر في سورية، بعد ظهور الشعوبيين، واستيلائهم على الحكم في البلاد العربية، بصورة عامة، وسورية بصورة خاصة، وقد بدأ حكمهم من عام ٢٥٤ هـ حيث ظهر أحمد ابن طولون التركي، في مصر وسورية، ثم الأخشيديون الأتراك، وغيرهم وقد دام ذلك حتى عام ١٣٣٧ هـ (١٩١٨ م) ولم يكن للخلفاء العرب الذين انتهى حكمهم عام ٩٢٣ هـ (١٥١٦ م) أي نفوذ عليهم في أكثر الأحيان، وكانوا يكتفون منهم بذكر أسماءهم على منابر المساجد.

نعم لقد ظهرت دولة الفاطميين العرب ، ثم دولة
العباسيين العرب في مصر وسورية ، وقد استراح السوريون ،
قليلاً في بداية عهد هؤلاء الخلفاء ، ولكن الحكم الشعبي قد
تغلب عليهم بعد حين ، فلم يستطيعوا رفع المصائب والنكبات
عن السوريين .

كما ان الصليبيين قد ظهر وا في سورية وتصرفوا تصرف
المالك في الأراضى والأرواح ، فكانوا يقتلون من يشاءون
بالآلاف ، وينهبون الأراضى ، أو يفرضون عليها الضرائب الفادحة
التي لا يمكن لأحد أن يتحملها .

الحق إن ذلك العهد الشعبي والصليبي البغيض ، كان عهد
نهب وسلب أبناء سورية ، وكانت الملكية الزراعية ، في مهب
الريح ، وكانت تؤخذ من أصحابها ، وتعطى غيرهم من
الشعوبيين ، أو تعطى بعض أبناء البلاد ، الذين كانوا عملاء للشعوبيين .

وكانوا يذيقون البلاد والزراع عذاب الهون ، إذ كانوا
ينهبون إنتاجهم ، ويستولون على ماشيتهم الزراعية ، باسم الضرائب
ويتركونهم جوعاً عراً .

وكانوا يقطعون أشجارهم ، ويبيعونها احطاباً واخشاباً ،
تياخذوا ثمنها الى جيوبهم .

وكانوا يورغمون الملاك والزراع على تأجير اولادهم ،
ليحصلوا على اجورهم ، دون آباءهم .

وتخلصاً من هذه النكبات الشعبية ، فقد هاجر عشرات
الآلوف من سورية عن اراضيهم ولجأوا الى الجبال ليتحصنوا فيها ،
وتلك الجبال هي : جبال اللاذقية ، واسكندرونة ، والزاوية ،
ولبنان ، ودمشق ، وجبل العرب ، مع انه ليس في تلك الجبال
الجرداء ، في فصل الشتاء ، الا الماء للشرب ، أما الغذاء الكافي والذئار
والعمل فلا أثر يذكر لها هناك .

وكان الشعبون يفرضون ، لارهاق المزارعين السوريين ،
الضرائب الباهظة ، على انتاجهم وارضيتهم ، وكل من يهرب من
ارضه ، كان الحكام الشعبون يستولون عليها ثم يعطونها من
يشاءون ، إما هبة ، أو بالثمن ، او يعطونها الزراع ، بالمزارعة .

وعندما هاجم الاتراك العثمانيون ، برئاسة سلطانهم ياوز
سليم سورية عام ٩٢٣ هـ (١٥١٦ م) واستولوا عليها بعد ان أسر

سليم : المتوكل على الله بن يعقوب العباسي ، آخر خليفة عربي وقتل
سلطاناً انه اغوري ، في شمال حلب ، وقد نصب هذا السلطان
التركي نفسه خليفة للعرب والمسلمين ، وبعد ذلك التاريخ بدأت
نكباتهم تحل في البلاد ، من كل النواحي .

والدولة العثمانية هذه قد أصدرت انظمة وقوانين متعددة
بشأن الاراضي وملكيته ، ولكنها كانت كلها لمصلحة ذوي النفوذ
من الشعوبيين ، وأبناء البلاد الذين لا يعرفون للفضيلة معنى .

ولذلك فقد كان المتغلبون ، يهاجمون اصحاب الاراضي
الضعفاء بلا سبب موجب ، او لسبب طفيف ، ويسلبونهم اراضيهم ،
تارة بثمان بنحس ، وتارة عن طريق الضرائب الفادحة ، وتارة
بالقاء اصحابها في السجون ، بتهم ما أنزل الله بها من سلطان ، وتارة
بداعي حمايتهم من الحكام والاقطاعيين ، وهذا ما جعل أراضي
البلاد مهملة ، وأنهار البلاد تصب في البحر ، دون ان يستفيد
الزراع منها فائدة تذكر ، كما جعل البلاد تحرم من الاشجار المثمرة ،
والحرجية ، التي كانت تظلل اراضيها في العهد العربي ، وتعطي
ثمارها لاصحابها ، وجعل اليأس يدب في قلوب المالكين الصغار
للاراضي ، فلم يغرسوا اشجاراً في اراضيهم التي تصلح للاشجار .

وبالإضافة الى ذلك فقد ورد أن حاكماً في دمشق ، قبل
قرنين ، كان ادعى ان بعض قطاع الطرق يختبئون في غابة نضيرة
بالاشجار ، حوالي دمشق ، فأمر بقطع تلك الغابة وصار
الاهلون يتحمسون لقطعها بالمجان ، تخلصاً من قطاع الطرق ، ثم
انكشفت الحقيقة بعدئذ عندما نقل ذلك الحاكم اخشاب تلك
الاشجار الى القصر الذي يشيده داخل المدينة ، ليكمل بها بناءه ،
فتألم الشعب من تلك الالاعيب ، والادعاءات الكاذبة ، اذ ليس
هناك قطاع طرق ، بل حاكم نهاب .

وقد دون التاريخ كثيراً عن أعمال ملوك بني عثمان السيئة
في الملكية الزراعية ، اذ كانوا يشردون او يقتلون أهلها ، ثم
يستولون عليها ، ويضيفونها الى أملاكهم أو يمنحونها لمن هو
خاضع لاستعمارهم ، وعامل معهم على شقاء البلاد .

وتخلصاً من تلك الرزايا فقد هاجر او هرب الألوف من
السوريين (واللبنانيين) الى امريكا ليعيشوا هناك أحراراً ،
ويعملوا ليجدوا لقمة سائغة .

ومن البلية أن السلطان عبد الحميد الثاني الذي ملك في سني
١٨٧٦ - ١٩٠٩ م قد انشأ وزارة خاصة لادارة أملاكه ، وهذه

الأملاك هي التي نهبها من الشعب ، وقد كان ولااته في سورية ،
يوقعون الخلاف بين المالكين للأراضي ، ثم يدعون ان من الصعوبة
يمكن ايجاد تسوية بينهم على تلك الأراضي ، وحينئذ يظهر هذا
السلطان ، ويأمر (بارادة سنية) بتسجيلها باسم أملاكه الخاصة ،
وبذلك يجعل مصير أصحاب تلك الأراضي ، الموت المحقق أو
التشرد في أطراف البلاد يتسولون ، أو عمالاً ضعافاً ، يعيشون
عيشة الكفاف .

ولما سقط هذا عام ١٩٠٩ وظهرت حكومة تركية
تدعي الحرية ، لم تعد جل تلك الأراضي الى اصحابها بل كانت
تمنحها لاختصاصها من الشعبين .

الفصل الخامس

الأرض والضريبة في العهد التركي العثماني

جعلت الدولة العثمانية عندما اكتسحت البلاد السورية ، أراضي الفيء أو الخراج ، أو العشر أراضي اميرية ، وبذلك فقد عدت مال الدولة ، وأصبح الزراع يتصرفون فيها ، بالزراعة فقط ، وقد أرهقت المتصرفين بتلك الاراضي ، بالضرائب الفادحة ، التي لم تبق لهم ما يتبلغون به .

وكان عدد أنواع الضرائب التي فرضت في عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥١٢ م) تقارب الثمانين نوعاً ، وجعلها

على انتاج الارض ، وذلك بداعي تسديد نفقات الدولة ، والقيام
بالاعمال النافعة ، والثقافية ، والخيرية ، والصحية ، مع انه لا عمل
البتة في تلك الميادين .

وبعد الألف هجرية (١٥٩٩ م) توالت الحروب على
الدولة العثمانية ، فزادت في الضرائب حتى أصبحت تسعين نوعاً ،
باسماء مختلفة ، كامدادية سفيرية ، وامدادية حضرية ، واعانة جهادية ،
وكان الاهلون مرغمين على دفعها .

وقد ظلت هذه الضرائب المرهقة على عاتق الشعب عهداً
طويلاً تأخذها الحكومة قارة مباشرة ، وقارة بوساطة الملتزمين ،
ولم تتنازل عنها قط .

تعديل الضريبة في عهد العثمانيين

وفي عام ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩ م) تظاهرت الحكومة
العثمانية بانها تريد حماية الزراع من فداحة الضرائب ، فاعلنت في
٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩/١١/٦ م) : التنظيمات الخيرية .

وفي ١٩ ذي العقدة ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠/١/٢٥ م) أصدرت
الحكومة العثمانية قانوناً الغت بموجبه الضرائب الموجودة آنئذ ،

وفرضت الضريبة على الأراضي بنسبة ١٠ في المئة من محصول الارض ،
على أن يدفعها كل مكلف متى أرسل اليه دفتر بالتوزيع الجاري .

وقد ظلت هذه القاعدة مقدار عشرين عاماً ، ثم اضيفت
اليها عدة ضرائب ، باسماء متنوعة ، جعلت الشعب السوري العربي ،
يئس منها ومن الفقر والجوع .

وفي ٧ رمضان ١٢٧٤ هـ (٢٢ نيسان ، ابريل سنة ١٨٥٨)
أصدرت الحكومة العثمانية قانون الأراضي الذي تضمن مسح
الأراضي ، بمعرفة لجان خاصة ، وفيها المهندس والمخمن ، وبدىء
بالمسح ولما أتى ذلك المسح بنتيجة حسنة للحكومة في ولايتي
خداوندكار ، ويانيه ، أرسلت الأوامر في سنة ١٢٧٧ هـ (١٨٦٠ م)
الى كل الولاية ، بتنفيذ ذلك ، على أن تؤخذ الضريبة عن الأراضي
والعرصات الاميرية ، (والأراضي الاميرية ، هي الاراضي غير
المشجرة والمالك يتصرف بها باسم الدولة ، ويمكنه بيعها كأراض
اميرية) بنسبة ٤ في الألف من قيمتها المخمنة ، وعن الاراضي
المملوكة (الاراضي المشجرة ، وهي ملك لصاحبها بخلاف الاراضي
الاميرية) بنسبة ١٠ في الألف من قيمتها المخمنة ، وقد دامت
هذه الضريبة ، حتى آخر عهد الدولة العثمانية في سورية ، بيد أنه

قد أصاب الضريبة الأساسية إضافة في عام ١٣١٦ هـ (١٩٠٠ م) قدرها
٦ في المئة باسم التجهيزات العسكرية ، وهذه الضريبة هي بالإضافة
إلى الضريبة العشرية .

الضريبة العشرية

إن الضريبة العشرية ، كانت موحدة قبل عام ١٢٥٥ هـ
(١٨٣٩ م) ولهذا فان ما ذكرته عن الضريبة الزراعية في البلاد
العثمانية وسورية قبل التاريخ يشمل الضريبتين ، وبعد أن بينت
كيف فرضت ضريبة الأراضي (أراضي وير كوسي) فإني أبحث
عن الضريبة العشرية (أعشار) .

إن نظام الضريبة العشرية ، قد تطور اعتباراً من أول
عام ١٢٥٦ هـ (٥ آذار سنة ١٨٤٠ م) حيث وضعت طريقة
الجباية ، بطريقة الأمانة (أي بحسب الكيل والوزن) وأخذ
حصة الدولة عيناً ودام ذلك حتى غاية عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٣/١/٣ م)
وبداعي ان الدولة لم تتمكن من بيع حصتها من المحصول العشري
بسعر مناسب ، فقد اعادت قاعدة التلزم ، وصارت تلزم عشر
كل قضاء بمجموعه ، من طالبي الالتزام عن عامين .

ولمآرات الحكومة العثمانية ان الملتزمين ، يفضلون
مصالحهم على مصالحها ولا يهتمون بعمارة الأرض ، فقد بدأت
في عام ١٢٦٣ هـ (١٨٤٦ م) بتلزم الضريبة عن خمسة أعوام ،
لتوهم بان الملتزمين يعملون على تحسين حالة المحصول ، والحقيقة ان
القائمين على الحكم يريدون ابتزاز أموال التلزم ، على نطاق واسع
ويجعلون الطوفان لمن بعدهم ، وكانوا يريدون أن يكون
الملتزمون من ذوي الوجاهة واليسار ، منفردين أو متضامنين ،
وذلك لتحصل منهم على الأموال ، وتقوية الاقطاعية .

وقد اتخذت الحكومة مقررات وقواعد ، فيما يختص ،
بأخذ حقها من الملتزمين ، وتكليفهم بمساعدة الزراع ، وتأمين
الأدوات والحيوانات الزراعية ، التي هم في حاجة اليها ، لقاء فائدة
معتدلة ، ولكن لم يكن يظهر من اولئك الملتزمين أية مساعدة للزراع .

وفي عام ١٢٦٩ هـ (حزيران ١٨٥٣ م) اندلعت نيران
حرب القرم بين تركيا وروسيا ، وظهرت حاجة الحكومة الى المال ،
ولما كان التلزم لمدة خمسة اعوام قد انقضى أمده ، فقد قررت
الحكومة ، أخذ حصتها العشرية من المحصول بطريقة الامانة ، وعيناً ،
فأخذتها في اعوام ١٢٦٩ - ١٢٧١ (١٨٥٣ - ١٨٥٥ م) أي في
سني الحرب .

وفي ١١ ربيع الآخر ١٢٧٢ هـ (١٢/٢٢/١٨٥٥ م) صدر نظام يتعلق بالضريبة العشرية وقد فرضت بموجبه ، قاعدة التزيم : كل قرية على حدة ، بمعرفة مجلس ادارة القضاء (المنطقة) وكل قضاء على حدة ، بمعرفة ادارة مجلس الألوية (المحافظات) والولايات ، وبذلك ظهر الملتزمون للقرى والاقضية ، وملتزمون الأفضية كانوا يلزمون ما التزموه من اشخاص آخرين ، وبهذا فقد أضحت الخزانة والشعب طعمة لبعض الافراد ، لان الافراد الاقوياء بنفوذهم وجاههم او بما يدفعونه من الاموال الى جيوب الحكام ، كانوا يلتزمون بالجملة ، ببدايات هزيلة ، ثم يلزمون بها ببدايات باهظة ، والملتزمون الآخرون ، ينكبون الزراع ، كما بينت آنفاً .

ولم تكثف الحكومة العثمانية بالضريبة الفاحشة على الارض ، بل فرضت بموجب النظام في ١٨ جمادى الاول عام ١٢٨٦ هـ (١٨٦٨ م) على كل انسان العمل اربعة ايام في كل سنة على الطرقات ، دون أي مقابل .

وفي عام ١٣٠٦ ش صارت تأخذ رسماً ، بدل العمل ، وذلك ٣ - ٤ قروش ذهبية عن كل يوم من الأيام الاربعة ، وبموجب قانون الموازنة ١٣٢٥ ش (١٩٠٩ م) أصبح الرسم اليومي في

سوريه خمسة قروش ذهبية ، اي ٢٠ قرشاً ذهباً في السنة ، وهذا المبلغ يعادل عشر دخل الفرد الوسطي في العام آنئذ .

وفي ٢٤ ايار سنة ١٢٨٧ ش (١٨٧١ م) صدر نظام مفصل عن ضريبة العشر ، نفذ في نفس العام ، وقد نص هذا النظام ، على تلزيم كل قرية من اصحابها ، والقرى التي لم تلزم تدار بالامانة ، (أي ان تجبي الحكومة الضريبة ، مباشرة من كل مزارع بالوزن والتخمين فكان الموظفون يأتون بهيئات اختيارية القرى ، ويفرضون عليهم مقداراً فاحشاً ، فان ابوا قبوله يسجنونهم ويضربونهم ، حتى يقبلوا بما قدر عليهم وعلى اهالي قراهم من النكبات ، ولما ظهر ان ايراد الخزانة قد قل ، وان الزراع قد كثر انتاجهم ، قررت الحكومة تبديل التلزيم ، بقاعدة الامانة ، وقد ظلت هذا التجارب تتحول دوماً ، وكلها لاهلاك الزراع .

وفي عام ١٣٠١ ش (١٨٨٥ م) ألغيت قاعدة الامانة ، وأعيدت قاعدة التلزيم وذلك اعتباراً من اول عام ١٣٠٢ ش على ان يكون التلزيم بحسب القرى ، مع تفضيل اصحاب القرى على الملتزمين من غير القرية .

وفي شهر نيسان (ابريل) من عام ١٣٠٣ ش (١٨٨٧ م)
تشر نظام الضريبة ، والحق به نظام آخر في ١٠/٦/٣٠٥ ش
(١٨٨٩ م) وهو يأمر بالتزيم بحسب القرى .

وفي ٩/٦/١٣٢١ ش (١٩٠٥ م) صدر نظام جديد
بالضريبة العشرية ، وهو يقول بالتزيم ، على أن القرى والاماكن
التي لا تلزم بأسعار مناسبة ، تدار بطريقة الامانة ، ودام هذا
النظام ، حتى أعوام الحرب العامة الاولى ، (١٩١٤ - ١٩١٨)
وفي سني تلك الحرب صارت الحكومة تأخذ الضريبة ، بطريقة
التزيم ، والتخمين ، والامانة .

نسبة الضريبة العشرية

أما نسبة الضريبة فقد كانت ١٠ في المئة من ثمن المحصول ،
في عام ١٣٠٠ ش (١٨٨٤ م) ثم ضم اليها السبع ، على أن
يكون ثلث هذه الضمائم للمعارف ، وثلثاها للمنافع (أي للطرق
والعمران) ثم زيدت هذه الضمائم فصارت ١,٥ في المئة في عام
١٣٠٤ ش (١٨٨٨) و ٢ في المئة في عام ١٣١٣ ش (١٨٩٧ م)
ثم صارت الضريبة في عام ١٣١٦ ش (١٩٠٠ م) ١٢,٦٩ في المئة ،
وذلك على أثر اضافة جديدة ، باسم التجهيزات العسكرية .

وفي عام ١٣٢٢ ش (١٩٠٦ م) الغي ١٣ سائتيا من هذه الاضافة فأصبحت الضريبة وضماؤها ١٢,٥ في المئة على أن يكون واحد في العشرة للمعارف ، وواحد أيضاً للمنافع وذلك بحسب قانون الموازنة العائد لعام ١٣٢٥ ش (١٩٠٩ م) وبعد الحرب العامة خرجت الدولة العثمانية من سورية ، لأن أهلها ثاروا عليها بقوة طوال سني الحرب ، ولأنها غلبت في الحرب العامة الأولى .

الملتزمون

ولا بأس هنا من ذكر شيء عن حالة الملتزمين للضريبة العشرية ، فأقول :

من هم الملتزمون ؟ هم أشخاص يتقدمون الى الحكومة بطلب تو كيلهم ، في استيفاء حصة الحكومة من انتاج المزارعين في كل قرية ، لقاء مبلغ معين ، ومثالا لذلك : اذا كانت حصة الحكومة من قرية ما تقدر بألف ليرة ، فيضع ملتزم ما الف ومئة ليرة وملتزم آخر يزيد عشر ليرات ، على هذا المبلغ ، وملتزم آخر عشرين ليرة ، وعندها تلزم الحكومة حصتها من تلك القرية الى آخر من يزيد في الالتزام ، وتمنحه حق الوكالة بجمع حصة الحكومة من تلك القرية .

وقد تمنح الحكومة لبعض أشخاص مقربين لها ، بجمع حصتها من قرية ما لقاء مبلغ زهيد يدفعونه اليها .

وقد تلزم الحكومة أكثر من قرية بالجملة أو كل قضاء ما (ويسمى اليوم المنطقة) الى ملتزم واحد ، أو عدة ملتزمين متضامين .

وهؤلاء الملتزمون ، قد يلزمون كل قرية الى أهلها الذين يخشون ظلم الملتزمين فيدفعون اليهم قرابة ضعف ما سيدفعونه الى الحكومة ، وقد يجمع الملتزمون حصة الحكومة عن طريق الكيل والوزن ، والاتفاق مع الزراع على الحصة من محصول الاشجار المثمرة ، فاذا كان ربحهم من وراء الكيل والوزن عظيماً ، فانهم يعطون الاهلين ايضاً ، يقولون فيه انهم استوفوا حصة الحكومة ، وان كان ربحهم قليلاً ، فانهم (الملتزمون) يشددون على الاهلين لاعطائهم اكثر مما يستحقون ، وان أبى القرويون إجابة طلبهم ، فانهم كانوا يطلبون من الحكومة تعيين خبراء لتقدير المحصول ، بداعي أن الزراع قد أخفوا أو باعوا إنتاجهم ، دون علم الملتزمين فيذهب هؤلاء الخبراء الذين اتفقوا مع الملتزمين على شيء مسبقاً ، الى تلك القرى ، ويخمنون المحصول ، اكثر من ضعف

ما هو حقيقي ، وعندئذ يتقدم الملتزمون الى الاهلين للاتفاق على شيء ، فيخشي القرويون من ذلك التقدير الفاحش فيتراضون مع الملتزمين على دفع أكثر من نصف إنتاجهم ، وإذا لم يحصل الاتفاق فإن الخبراء يقدمون جداول التخمين الى الحكومة ، التي توافق على محتوياته وتكلف جباتها بجباية ما فرض على القرويين قسراً ، وبذلك يخرج القرويون عن جل محصولهم ، بل وعن ما شئتهم التي يبيعها الجباة لتسديد ما عليهم .

وفي بعض الاحيان ، اذا كان بدل الالتزام يفيض كثيراً عن حصة الخزانة الحقيقية من الانتاج ، أو كان الملتزمون جشعين وأبى القرويون الاتفاق معهم على شيء معين ، لقاء ما دفعوه كبدل الالتزام ، وربح كبير لهم ، فإن الملتزمين يراجعون القضاء ، وهناك يحكم على الزراع أحكام قاسية ويزج بهم في السجون زمناً طويلاً ، وقد يضطرون الى بيع أراضيهم الى ذوي النفوذ الظلام ، بثمان نجس لانفاق ثمنها على أهلهم ، وهم في السجون ، أو لدفعها الى القضاة والحكام ، ليتخلصوا من الاحكام الجائرة ، وعند خروجهم من السجون ، يهجرون أراضيهم وقراهم ، تخلصاً من أولئك الملتزمين الذين لا يتركونهم في كل عام ، الى حيث الفقر والجوع والموت الزؤام .

وقد يدعي بعض الملتزمين ، بأن آفة سماوية ، قد اضررت
المحصول الذي التزموا عشره وذلك بعد الالتزام وقد تسمع الحكومة
شكواهم ، وتحمن الضرر ، وتخفف كثيراً من بدل الالتزام ، مع
انه لم يقع أي ضرر .

هذه حالة الملتزمين ، وحالة القرويين المالكين للارضين ،
وقد دامت عهداً طويلاً للأسف ، كان الالتزام خلاله عاملاً من
العوامل الكثيرة لسلب اراضي الفلاحين وتجميعها بأيدي أصحاب
النفوذ والسلطان والمقربين .

ولتر بعد عهد الشعبويين ، كيف كان عهد الفرنسيين .

الفصل السادس

الفرنسيون

والملكية الزراعية في سورية

لقد هرب الاتراك العثمانيون ، من سورية أبدياً ، ولكن البلاد السورية ، قد بليت بالفرنسيين الذين كانوا اتفقوا مع الانكليز على اقتسام القطر الشامي : (فلسطين ، ولبنان ، والاردن ، وسورية الساحلية ، والداخلية) دون أن يكون لأهل هذه البلاد أي علم أو رأي بذلك ، وهذا ما جعل الفرنسيين يحتلون سورية ببلوهم واستعمارهم ، ويتحكمون في مقدراتها تحكماً جاهل اللئيم ، ورغم شدة مقاومة أهلها لهم .

لعب الفرنسيون أثناء انتدابهم البغيض دوراً هاماً ، في

قضية الملكية الزراعية في سورية وذلك بقصد إيجاد البلبلة ، وجعل الاراضي نهياً مقسماً بين الاقوياء ، وخاصة بين الذين أصبحوا عملاء لاستعمارهم الهدام .

نهب الأوقاف الاسلامية

وقد بدأ عملهم بأن أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً رقم ٧٥٣ في ٢ آذار سنة ١٩٢١ بإنشاء مراقبة عامة للأوقاف الاسلامية ، وربطها بالمفوضية العليا مباشرة ، وذلك دون أوقاف بقية الطوائف ، وعين مشرفاً عاماً فرنسياً لها ، وذلك لوضع يد المفوضية على الاوقاف الاسلامية الواسعة والتلاعب بها .

ثم أصدر المفوض السامي في ٢٩/١/١٩٢٦ قراراً رقم ٨٠ بجواز استبدال العقارات الوقفية ، مبنية كانت أو غير مبنية ، ما عدا الجوامع (المادة ١) والاستبدال يكون بالنقد ، أو بملك آخر تعادل قيمته ، قيمة العقار المستبدل (المادة ٢) ويحق لكل من له حق التصرف بعقار من العقارات الوقفية بطريقة الاجارتين أو المقاطعة أن يطلب استبدال ذلك العقار (المادة ٣) وكل من له حق التصرف بعقار من العقارات الوقفية الاجارة الطويلة دون الاجارتين والمقاطعة ، يجب ان يطلب استبدال ذلك العقار (المادة ٤) .

وقصد المفوض السامي من ذلك التلاعب بالاقواق
الاسلامية ، والتصرف بها ، وفائدة الفرنسيين والخارجين
على العروبة ، وقد استفادت من ذلك الفئات التي لبست ثوب
العبودية ، فوضعت يدها على اوقاف المسلمين ، وخاصة على قرى
اوقاف السلطان ابراهيم (منطقة جبلة) .

حض الشركات الفرنسية على امتلاك الاراضي

ثم أصدر المفوض السامي في ٧ نيسان (ابريل) سنة ١٩٢٤
قراراً رقم ٢٥٤٧ بشأن استملاك العقارات من قبل الاشخاص
الحاكمين ، وقد جاء في المادة الاولى منه ان من الذين يحق لهم ان
يقتنوا ويملكوا ويتصرفوا بالاملاك (الاموال غير المنقولة) ضمن
نطاق سورية ولبنان في المدن والقرى :

١ - الشركات التجارية او ذات الشكل التجاري الاجنبية
المأذون لها بالاستغلال في سورية ولبنان .

٢ - الشركات الاجنبية ، بالشروط التي للشركات السورية
اللبنانية .

وكان قصد ذلك المفوض السامي توجيه الشركات الفرنسية

التي كانت فرنسا تؤيدها في سورية (ولبنان) لتتملك الاراضي الزراعية ، وقد أنشئ المصرف العقاري التونسي الجزائري وجعل يقرض الزراع ، بغية اغراقهم بالديون ، ثم صار يشتري اراضيهم ، ويبيعها ، بثمان فاحش ، او يستبقها ملكا له ، أي ملكا للفرنسيين .

التلاعب بالأموال والمياه العامة

واصدر المفوض السامي بتاريخ ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥ قراراً رقم ١٤٤ بشأن تنظيم الاملاك العامة (أي الاملاك الاميرية) وبما جعله من ضمن املاك الدولة :

شاطىء البحر ، والغدران والبحيرات المالحه المتصلة رأساً بالبحر ، ومجاري المياه من أي نوع كانت ، والمياه الجارية تحت الارض ، والينابيع من أي نوع كانت ، والبحيرات والغدران ، والشلالات الصالحة لتوليد القوة المحركة (المادة ٢) .

وفي تاريخ ٢٦ ايار سنة ١٩٢٦ أصدر المفوض السامي قراراً رقم ٣٢٠ حظر فيه القيام باستثمار المياه الجارية والتي تحت الارض الا برخص تمنحها الحكومة ، ومن يخالف ذلك يعاقب بجزاء نقدي ، وبالسجن الى ستة اشهر .

ان هذين القرارين وان كانا قد وضعوا الاحكام التنظيمية
للأملاك العامة والمياه العامة و كيفية استثمارها إلا انهما في تطبيقهما
كانا يحققان هدف المستعمر وتدعيم سلطانه فقط ، وذلك لان
السلطة الاستعمارية كانت تفسح المجال لأعوانها وركائزها في سورية
باغتصاب الأملاك العامة التي تصلح للزراعة كالأراضي التي كانت
مستنقعات ولها صفات الأملاك العامة ثم جفت وبقيت على هذه
الصفة كالأراضي العامة في الغاب والروج وخلافها ، فقد تملك بعض
المتنفذين وكبار الملاك مساحات واسعة من أراضي هذه المستنقعات
الخصبة وسجلوها باسمائهم بمساعدة ضباط الاستخبارات الفرنسيين
وتوجيهات المستعمرين كما ان السلطة المستعمرة كانت تهيب ولا نصارها
وسائل استغلال المياه العامة بينما كانت تضع كل العراقيل في وجه الشعب
لمنع استثمارها بما يحقق خيره وتقدمه ، وذلك ليبقى الفقر مخيماً على
الاهلين ويبقى اعوان المستعمر متحكمين في مورد رزق الفلاح
ومصدر عيشه .

وفي تاريخ ١٠ آذار سنة ١٩٢٦ اصدر المفوض السامي
قراراً رقم ١٧١ مجل الأراضي المشاع وتقسيم تلك الأراضي اجبارياً
بين الاشخاص الذين يشغلونها .

وهذا القانون لم يوضع ليطبق ، كما ان السلطة المستعمرة لم تحاول تنظيم الاراضي المشاعة عن طريق استغلالها تعاونياً ، ولقد كان الشيوع عاملاً كبيراً في تجميع مساحات كبيرة من اراضي الفلاحين بيد اصحاب النفوذ فكان المتنفذ يتدخل في القرية المملوكة من قبل فلاحها على الشيوع فيشتري حصة صغيرة من احدهم وبمجرد صيرورته مالكا في القرية بحصة مهما كانت ضئيلة يلجأ الى إثارة النزاع بين اهالي القرية ويفتعل الحوادث ليتسلط على المساحات المتبقية تباعاً وقد بقي القرار (١٧١) حبراً على ورق ولم تطبق احكامه الا في عدد صغير من القرى التي يملكها ملاكون اقوياء بينما بقي الفلاحون المالكون يعانون الأمرين من مشكلات الشيوع ومن تسرب اراضيهم تباعاً الى كبار الملاك بحماية المستعمر ومؤازرته .

التحديد والتحرير

وفي ١٥/٣/١٩٢٦ اصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً (أي قانوناً) رقم ١٨٦ يتضمن تحديد وتحرير (الاراضي) الذي قرر تنفيذه في البلاد السورية .

وقد جاء في المادة الاولى منه (المعدلة) يجري تحديد وتحرير العقارات والاموال غير المنقولة في الاقضية والمحافظات

بواسطة قاضي صلح القضاء ، ويمكن بأمر اداري من رئيس الدولة الاستعاضة عن قضاة الصلح بقضاة عقاريين للقيام بعمليات التحجير والتحديد (المادة ٢) وذلك بعد مسح تلك الاراضي من قبل المهندسين (المادة ٦) .

وفي اليوم المعين لتحجير وتحديد العقارات والاموال غير المنقولة ، يدعى المالكون والهيئة الاختيارية لحضور ذلك التحديد والتحجير ، ويباشر المهندس باجراء التحديد ويدقق في وضع اليد ، والحقوق العينية العقارية ، وفقاً لتصريح ذوي الشأن والمجاورين والمختارين (المادة ١١) .

وإذا لم يكن صاحب الملك حاضراً ، فيجري المهندس التحديد بناء على أقوال المختارين والمجاورين الحاضرين ويذكر بالخلاف على ملكية العقار في المحضر (المادة ١٢ المعدلة) وبعد ذلك ينبغي للقاضي الفرد العقاري ان ينظر بالاعتراضات ، التي تقدم في مدة ٣٠ يوماً من تاريخ الصاق محضر ضبط الختام لعمليات التحديد (المادة ١٩ المعدلة) ولا يقبل أي اعتراض بعد انتهاء مدة الثلاثين يوماً (المادة ٢١ المعدلة) .

وقرار قاضي الصلح الفرد هو النافذ ، وعندئذ تقيّد الحقوق العينية غير المنقولة في السجل العقاري (المادة ٢٢ المعدلة) .

والاعتراضات التي تقع في المهلة المعينة ينظر فيها القاضي في مدة خمسة عشر يوماً (المادة ٢٣ المعدلة) وإذا لم يكن المدعي حاضراً في الجلسة فيعتبر الاعتراض لاغياً ، ويرقن حكماً من محضر التحديد والتحرير (المادة ٢٤ المعدلة) وقاضي الصلح الفرد العقاري يحكم قطعياً في كل دعوى داخلة ضمن صلاحية القاضي ولو كان القرار قابلاً للاستئناف وفقاً للشرائع المرعية الاجراء (المادة ٢٥ المعدلة) .

واستئناف الاحكام الصادرة اثناء المعاملات القضائية يجب أن يقدم في مدة خمسة عشر يوماً ، ابتداء من التبليغ الذي يجري للمستأنف (المادة ٢٦ المعدلة) .

وبعد ختام عمليات التحرير والتحديد يبقى للمعترضين وللمدعين بحق ما ، الذين لم يصدر بشأن اعتراضهم أو ادعائهم حكم مبروم ، أن يعترضوا خلال مدة السنتين اللتين تليان التاريخ الذي يصبح فيه قرار التصديق وقرارات القاضي الفرد العقاري ، وقرار محكمة الاستئناف اذا وقع استئناف ، نافذة (المادة ٣١ المعدلة) .

وإذا كان العقار أو الاموال غير المنقولة منها كان نوعها غير مقيدة على السجلات العقارية ، فان حق الملكية أو حق التصرف بها حسب الاقتضاء يسجل باسم واضع اليد الحالي ، اذا كان امتلاكها بصورة هادئة علنية وبدون انقطاع ، هو بنفسه أو بواسطة مورثيه أو بواسطة شخص آخر لحسابه بحق ، أو بغير حق مدة عشر سنوات ، أو خمس عشرة سنة حسب ما يكون نوع العقار أو المال غير المنقول الشرعي اميرياً أو ملكياً ، واذا كان واضع اليد الحالي ، غير متمم لهذه الشروط فيقيد حق الملكية أو حق التصرف حسب الاقتضاء باسمه ، اذا رضى بأن يدفع قيمة بدل المثل مخمناً وفقاً لاحكام المادة ١٢ واذا رفض فيقيد العقار باسم أملاك الدولة (المادة ٣٨ المعدلة) .

والمساحة التي تظهر عند المسح ، ضمن الحدود المدروجة ، في سند التمليك ، تعتبر عائدة لصاحب السند (المادة ٣٩ الاصلية)

واذا كان العقار مجاوراً لأرض اميرية ولم تكن الحدود المدروجة في السند مثبتة على الارض بواسطة تحوم ، وعلامات واشارات ثابتة ، أو اذا لم تكن حدود معينة في عمليات التحديد الوجيهي الجاري بحضور ممثل الدولة ، فالمساحة التي تظهر زيادة

عن المقدار المدروج في السند ، يترك منها عشرون في المئة ،
لتسجل باسم صاحب السند ، وما زاد على ذلك فيكون خاضعاً
للدفع بدل المثل (المادة ٤٠٠ الاصلية) .

ان هذا القرار الذي وضع قواعد لتسجيل الاراضي على
الاسس علمية كان في تطبيقه وسيلة الى استلاب اراضي الفلاحين وتملكها
من قبل اصحاب النفوذ ، ففي كثير من القرى التي تم تحديدها
وتحريرها كان اعوان السلطة المستعمرة يتخذون كل الوسائل
لتسجيل الاراضي اثناء عمليات التحديد والتحرير باسم أحد الوجهاء
من المقربين او من الزعماء اصحاب الجاه عند المستعمر ، ولم يكن
الفلاحون ليعلموا بمواقف اجراء عمليات التسجيل للاراضي العائدة
لهم أصلاً فكان المتنفذ يحضر بعض أعوانه بالاتفاق مع السلطة
ليزعم هؤلاء الاعوان انهم فلاحون في الاراضي المملوكة للمتنفذ ، بينما
يكون اصحاب الارض الحقيقيون من الفلاحين لا يعرفون ما يجري
في غيابهم ، وهكذا غان قانون التحديد والتحرير ، وان كان قد نظم
اصوله ، ونظم السجلات العقارية فانه كان وسيلة لانتزاع ملكيات
الفلاحين في قرى معينة كما كان وسيلة لتجميع ملكيات واسعة
باسماء بعض ذوي الوجاهة والنفوذ .

املاك الدولة

وأصدر المفوض السامي بتاريخ ٥ أيار سنة ١٩٢٦ القرار رقم ١٧٥ عن املاك الدولة العقارية وجعله يشمل :

١ - الأراضي الاميرية التي تكون رغبة الملك فيها عائدة للدولة .

٢ - الاراضي المتروكة ، التي تدعى مرفقة ، (الاراضي الموضوعة تحت تصرف جماعات) .

٣ - العقارات المسجلة في سجل المحلولات (الاملاك الشاغرة ، وبدون صاحب أو التي لا وارث لها) .

٤ - الاملاك المقيدة باسم الخزينة في سجلات الادارات العمومية .

٥ - الاملاك المدورة (الاملاك المحجوزة من قبل الخزينة) .

٦ - الاملاك المقيدة على سجلات دائرة املاك الدولة .

٧ - العقارات التي ثبت أنها للدولة بعد إجراء عمليات التحرير والتحديد .

٨ - الاملاك التي تشتريها الدولة ولا تكون داخلة في الاملاك العمومية .

٩ - القطع المتروكة من الاملاك العمومية .

١٠ - العقارات المتأتية من تركت شاغرة ، ومن تركت لاورث لها ، والاملاك المتأتية من اعمال زراعتها ، والتي يتحقق قانوناً شغورها ، أو عدم وجود وريث لها .

١١ - الاراضي الخالية والحراج والغابات والجبال غير المزروعة وبالجمله جميع الاملاك غير المنقولة التي تشملها ، في قانون الاراضي ، لفظة : (الاراضي الموات) (المادة ٢) .

ولجنة الاحصاء التي تجري عمليات الاحصاء ، في المناطق العقارية ، تقوم بأعمال معرفة أملاك الدولة ، وتحديدتها . وفي بقية المناطق تقوم لجان تؤلف خصيصاً لهذه الغاية (المادة ٦) .

ومن كان له اعتراض على أعمال اللجان ، يبقى له الحق أن يقدم اعتراضه في أثناء شهرين من تاريخ نشر أعمال اللجان في الجريدة الرسمية (المادة ١٣) .

وأعمال اللجان التي لم يعترض عليها ، يصدق وزير المالية

محاضرها بقرار منه (المادة ١٤) والاعتراضات تفصل فيها لجنة التحرير والتحديد الدائمة في المنطقة (المادة ١٤) .

ولا يحق لأحد في المستقبل أن يفلح أو يجرث أو يغرس أرضاً تخص الدولة بدون ترخيص له بذلك (المادة ١٧) ويمكن تجديد شراء الحقوق السلبية المعمول بها في عقارات الدولة، ويقوم بتخمين الحقوق السلبية مأموران من أملاك الدولة والزراعة (المادة ١٨) .

يمكن تأجير أملاك الدولة مع الوعد ببيعها بعد تجزئتها (المادة ٢٤) على أنه لا يمكن التأجير مع الوعد والبيع إلا للفلاحين (المادة ٢٦) وعلى هؤلاء أن يعملوا بأنفسهم (المادة ٢٩) وبحسب الأيجار على معدل ٣ آلاف من ثمن البيع الذي يمكن تجزئته إلى ١٥ قسطاً على الأكثر وبدون فائدة سنوية (المادة ٣٣) .

ويمكن إسقاط حقوق المستأجرين، إذا لم يقوموا بالشروط الموضوعية في دفتر الشروط، وإذا أجرها غيرهم أو تنازلوا عن حقهم بالأيجار بدون ترخيص، وإذا لم يدفعوا الثمن المعين المتفق عليه (المادة ٤٦) .

وتمتع حرّية رعي الماشية في جميع أراضي أملاك الدولة
(المادة ٤٧) إلا بعد استئجارها .

وإذا اشغل أحد أرضاً اميرية بدون ترخيص فيدفع ضعف
بدل الايجار ، وإذا غرس شجراً بدون ترخيص فيدفع ليرة
سورية عن كل هكتار او كسر الهكتار ، وإذا رعى مواشيه
دون دفع الرسم المعين فيدفع ضعفي هذا الرسم ، وإذا بنى مسكناً
ار غير ذلك من الانشاءات غير المرخص بها في خارج الحصص فيدفع
٥ ليرات سورية جزاءً نقدياً ، واذا قطع حطباً او استخرج
شيئاً من الحاصلات الزهيدة بدون ترخيص ، فيدفع ضعفي الرسم
المعين لذلك (المادة ٥٣) .

إن املاك الدولة الزراعية ذات الاستثمار الصغير ، يمكن
بيعها بعد تقسيمها ، ويعلن عن البيع في الجريدة الرسمية ، وفي
ثلاث جرائد محلية وسعر البيع يعينه وزير المالية بعد اخذ رأي
اللجنة الخاصة .

وحصص الزراعة ذات الاستثمار الوسط ، تباع بالمزاد
العلني ، وإذا لم يكن هناك من يشتري ، فتباع بالتراضي واثنان البيع

يمكن تقسيمها الى عشرة اقساط سنوية على الاكثر ، ولا تؤخذ
فائدة عن الاقساط .

وإذا لم يقيم المشتري بالواجبات المفروضة عليه ، فيحكم
بسقوط حقوقه (المادة ٧١) ويعاد اليه ما يستحقه من الثمن
(المادة ٧٣) .

ان قرار او قانون المقوض السامي هذا ، كان كله شراً على البلاد
ذلك لأن مساحة سورية هي ١٨٠٠٠٠٠٠ هكتار ، والاراضي
المستثمرة منها في عام ١٩٤٤ هي عبارة عن ١٠٢٠٢٠٠ هكتاراً
(قيود الحكومة) والباقي غير مستثمر .

لقد وضع الفرنسيون ، بهذا القرار ايديهم على ٩١٪
من الاراضي السورية ، ومنعوا ايأً كان من التصرف بها ، على انهم
كانوا يسمحون بقسم منها لعمالهم الذين لا وطنية لهم ، وكان قصد
الفرنسيين ، منع الاهل من التوسع الزراعي ، لابقائهم فقراء
تعساء ، وبذلك يحملونهم ، او يكرهونهم على الهجرة من سورية ،
ويسهلون لهم هذه الهجرة ، وكان الفرنسيون يرمون من تلك الهجرة ،
الى بقاءهم في سورية ، طريق الشرق ، ولو قل عدد سكانها ، ثم

وضع يدهم على الاراضي ، جلب قرابة مئة الف افرنسي ليملكوها .
ويصبح اهل البلاد ، فلاحين وخدمة عندهم ، كما فعلوا في
الجزائر .

قانون الاراضي الجديد

وفي تاريخ ١٣/١١/١٩٣٠ اصدر المفوض السامي قانون
الأراضي الجديد ، بقرار رقم ٣٣٣٩ ضمنه نظام الملكية العقارية
والحقوق العينية غير المنقولة .

وقد جاء في المادة ٢٣٥ منه ، فيما يتعلق بأراضي

الدرلة مايلي :

إذا أثبت صاحب حق الأفضلية بعد انتضاء مدة ثلاث
سنوات انه أحيا أرضاً ، او بنى عليها ابنية ، او غرس غرساً او
رتبها ضمن الشروط المعينة في الانظمة الخاصة بأملك الدولة .
فيكتسب مجاناً حق تسجيل التصرف على القسم الذي أحياه او
غرسه او أنشأ عليه ابنية او رتبه ، على انه يخسر حق التصرف اذا
توقف بعد التسجيل ، وفي مدة السنوات العشر التالية للتسجيل عن
استعمال حقه في مدة ثلاث سنوات متوالية .

هذه هي مشروعات فرنسا الاستعمارية

هذه هي مشروعات فرنسا الاستعمارية فيما يتعلق بالأرض ،
وقد أدخلتها الى سورية لمقاصدها الهدامة ، وكل غايتها من ذلك :

١ - ايجاد البلبلة والملكية الزراعية الكبيرة في البلاد ،
والتفرقة بين اهالي البلاد .

٢ - نهب أملاك الناس ، وأملاك الدولة ، وأملاك الاوقاف .

٣ - تجميد مياه الأنهر والينابيع ، والمياه الكائنة في جوف
الأرض ، كي لا يقوم مشروع عام في البلاد .

٤ - تملك الشركات والاشخاص الفرنسيين لاهم املاك
البلاد ، ولكن الثورات التي قامت ضدها جعلت الفرنسيين
يتهربون من هذا التملك .

الضريبة في عهد الفرنسيين

وعندما دخل الفرنسيون سورية ، تركوا الضرائب
الباهظة (ميراث الاتراك) وشأنها في البلاد ، ولم يرفعوا النقمة
عن الزراع ، وخاصة عن فقراهم ، بل زادوها ، ولهذا فقد ظلت

الضريبة العشرية وضريبة الارض التركية في سورية ، وضريبة بدل الطريق أعواماً كثيرة بعد خروج تركيا منها ، ثم طبقت قاعدة التربيع العشرية وذلك بأخذ متوسط الضريبة العشرية عن اربعة أعوام ، وفي محافظة اللاذقية ، طبقت قاعدة التثليث العشرية ، وذلك بأخذ متوسط الضريبة عن ثلاثة اعوام .

ثم جاءت حكومة المديرين الى سورية عام ١٩٣٩ (وهي حكومة اوجدها الفرنسيون ، بعد ان عطلوا الدستور في سورية ، وكانت تأتمر بأمرهم مباشرة) فأصدرت مرسوماً اشتراعيّاً رقم ٥٩ في ١٨ / ٤ / ١٩٤٠ اوجدت بموجبه ضريبة الانتاج الزراعي ، لتحل محل ضريبة العشر ، على ان تستوفى بنسبة ١٠ في المئة من الانتاج ، ولكن هذا المرسوم لم ينفذ .

ثم اتت الحكومة الفرنسية بالشيخ تاج صديقها كرئيس للدولة ، فأصدر مرسوم الموازنة لعام ١٩٤٢ رقم ١٤٤ في ٩ / ٦ / ١٩٤٢ وقد الغى بموجبه ضريبة العشر فقط ، واوجد ضريبة الانتاج الزراعي ، اما نسبة هذه الضريبة فكانت خمسة في المئة من الانتاج ، وفي ١١ / ٦ / ١٩٤٢ اصدر نظاماً بموجب مرسوم رقم ٥٧٧ أوضح فيه كيفية استيفاء تلك الضريبة .

وفي ١٧/١/١٩٤٣ صدر مرسوم من حكومة الشيخ تاج
في سورية رقم ١/٣ س ابلغت الضريبة بموجبه الى ٧ في المئة .

وفي ٣١/١٢/١٩٤٤ أقر المجلس النيابي السوري ، قانوناً
جديداً بضريبة الانتاج رقم ١٠٨ وقد جاء في هذا القانون ان
هذه الضريبة هي عوضاً عن ضريبتى الاراضي (الويركو) والعشر
على ان تعفى من الضريبة ، حاصلات القرية المعدة للاستهلاك فيها
وحاصلات الزراعة المعدة لبذاره أو مؤونته ، او علف ماشيته ،
والمنقولة الى ارض زراعية له ، في غير القرية المنتجة فيها ،
والاغراس (للنصب) ونقل الخضر والتين ، والخضر الطرية ،
التي لا تصلح للكبس أو التجفيف والحاصلات التافهة ، (وزير
المالية يقرر الانتاج الذي يشمله الاعفاء) وما يطحن في القرى
والنواحي للاستهلاك العائلي وما يطحن في مراكز الاقضية ،
لمؤونة المزارعين ، سواء كانوا مقيمين في نفس مركز القضاء ،
او في القرى المجاورة له (المادة ١٢) .

وهذه الضريبة تؤخذ بدلاً لاعيناً ، بعد ان تحدد
اسعار الانتاج مرة في كل اسبوع ، من قبل لجنة رئيسها المحافظ في
المحافظة ، والقائمقام (مدير المنطقة) في القضاء وقد تحدد
الاسعار في اوقات غير معينة .

والضريبة هذه تستحق عند نقل الحاصلات خارج القرية ،
وعند ورودها الى مراكز الاستهلاك أو البيع ، أو عند تصديرها
الى خارج البلاد السورية ، وعند دخولها الى أحد المعامل لاجل
تحويلها (المادة ١٤)

والحاصلات الاصلية أو المحولة التي تنقل بدون اجازة ،
وقبل دفع الضريبة عنها ، بلا سبب معقول ، فانها تعتبر مهربة
وتصادر ، وتجازى اما كن التحويل بغرامة قدرها ٥٠ - ٢٠٠ ليرة
سورية (المادة ٢٢) .

ان هذه الضريبة على الانتاج الزراعي ، هي قديمة العهد ،
والعرب في اول العهد الاسلامي قد قبلوا بها ، على الا تفرض
الا عند مرور العاشر على مكان وجود الانتاج ، ثم ابدلوهما
بضريبة ثابتة على الارض كما بينت في هذا الكتاب ، على ان تخفف
عن المنتجين عندما تجذب الاراضي .

ان هذه الضريبة التي وضعها المجلس النيابي في عام ١٩٤٤
هي خير مما سبقها ، وهي أخف وطأة ، من سابقتها ، ولكن هناك
مساويء لها ، ومنها :

١ - انها تحدث مشاكل واختلافات بين الزراع والجبابة ،
من جهة الوزن ، او تقدير الكمية .

٢ - انها تحدث مشاكل واختلافات كثيرة عند تقدير
اسعار الانتاج ، وفي اكثر الاحيان يكون التقدير للاسعار ، اعلى
من اسعاره الحقيقية ؛ وهذا مرهق للمنتجين .

٣ - انها اصبحت واسطة لسوء الاستعمال والرشوة .

٤ - انها لا تعفي صغار الزراع من مقادير انتاجهم التافه
الذي يعرضونه على البيع ، لشراء حاجاتهم الضرورية .

٥ - انها غير تصاعدية ، وهذا ما يبقي القوي متمتعاً
بالرفاهية ، التي لا يتمتع بها مثله في الامم الراقية ، مع حاجة
الحزارة الى المال .

٦ - انها لا تؤمن للحكومة حقها الحقيقي من الكبير ،
الذي يستطيع التخلص من الضريبة او من بعضها ، بطرق خاصة ،
ولا سيما عند بيع انتاجه ، في المكان الذي نتج فيه الى اهالي
القرى الذين هم في حاجة اليه ، او تهريبه برا الى خارج الحدود
السورية (مراكز موظفي الانتاج) .

٧ - ان الحكومة تضطر الى انفاق اموال كثيرة لجباية هذه الضريبة (اذا تركنا حساب ما يجنيه مكتب الخبواب من الضريبة على حدة) .

لذلك فاني ارى من الضروري الغاء ضريبة الانتاج هذه والاستعاضة عنها بضريبة الدخل العام التصاعدية ، بحيث تطرح على الارض ، التي تزيد مساحتها على ثلاثة هكتارات (في اراضي السقي) وثمانية هكتارات في اراضي البعل ، على ان تزيد هذه المساحة المعفاة بنسبة افراد اسرة المنتج ، وبنسبة بعدها وقربها عن العمران .

وحيث ان الاراضي الزراعية قد مسح جلها ، لذلك فانه يسهل طرح هذه الضريبة بعد تصنيفها ، وتقدير الانتاج بمعرفة لجان خاصة ، والقرى التي لم يتم مسحها بعد ، فيمكن مسحها بصورة مجملة من قبل المهندسين ، ثم تمسح ارض كل مالك فيها ، بمعرفة الهيئة الاختيارية ، وبحضور مندوب عن الحكومة ومندوب عن المالكين ، وتطرح الضريبة الافرازية عليها ، وتبقى هذه الطريقة نافذة ، ريثما يتم المسح الرسمي لكل ارض في البلاد .

الفصل السابع

أعمال الفرنسيين

للإفكار والتهدم

الفرنسيون والماشية

إن من الخطط الاستعمارية الغاشمة، التي اتخذها الفرنسيون، بعد الأتراك العثمانيين، من حين دخولهم سورية، حتى طردهم منها عام ١٩٤٥: إهمال تربية الماشية في سورية، مع ان فيها مراعي كثيرة طبيعية، ويمكن إيجاد مراعي صناعية كثيرة أيضاً، أما عدد الماشية في عام ١٩٤٤ وفي عام ١٩٥٩ فهو كما يلي:

النوع	عام ١٩٤٤ العدد بالآلاف	عام ١٩٥٩ العدد بالآلاف
أبقار	٤١٠	٤٤٩
أغنام	٣,٠١٠	٤,٧٤٠
معيذ	١,٤٦٧	١,٢٢٣
خيل	٩٨	٨٤
بغال	٤٩	٧١
حمير	٢٣٢	٢٠٦
ابل	٧٤	٢٣
	٥,٤١٠	٦,٧٩٦

فيظهر من هذه الارقام أن عدد الماشية في عام ١٩٤٤ هو عبارة عن خمسة ملايين و ٤١٠ آلاف رأس فقط ، وفي عام ١٩٥٩ بلغت نسبة الزيادة ٢٦٪ رغم الجفاف الذي بليت البلاد به في سني ١٩٥٨ - ١٩٦٠ وهذا يدل على أن الفرنسيين الذين اغتصبوا سورية باسم الانتداب في عام ١٩٢٠ قد قاوموا قضية الماشية حتى عام ١٩٤٥ ، وذلك عن طريق منعها من الرعي في الحراج ذات الاشجار الباسقة ، وعدم إيجاد مراعي صناعية لها والضريبة الفاحشة التي كانوا يفرضونها على أصحابها .

إن هذه الضريبة من ميراث الأتراك العثمانيين ، لان العرب كانوا عادلين في طرح كل الضرائب وخاصة الضريبة على الماشية ، التي كانوا فرضوها اضطرارياً في بداية الاسلام ، لقلة موارد الخزانة ، وضريبة الأغنام المربية ما كانت تطرح الا بعد ان يتجاوز عدد الاغنام اربعين رأساً ومن الاربعين حتى ١٢٠ يؤخذ رأس واحد ، ومن ١٢٠ - ٢٠٠ رأسان ، ومن ٢٠٠ - ٣٠٠ ثلاثة رؤوس ، ثم رأس عن كل مئة ، اما الرسم الفاحش في العهد التركي والفرنسي فيؤخذ عن رأس واحد واكثر ، نقداً .

وكان الفرنسيون يأخذون كالاتراك عن كل جمل رسما ،
مع ان العرب كانوا قالوا بعدم أخذ شيء اذا كان العدد أقل من
خمسة جمال ، ثم يؤخذ عن كل خمسة شياه ، حتى ٢٥ - ٣٥ فبنت
مخاض النخ ..

والفرنسيون قد تحاشوا تحسين نسل الماشية ، وقد نجحوا
في خطتهم هذه فحرموا البلاد من موارد تلك الماشية ونتاجها ،
وحرموا الاراضي الزراعية من سمادها ، وكل ذلك لاهمال الارض
وتخفيض قيمتها ، كي يبقى الزراع الصغار في جحيم الفقر المدقع ،
لأن سياسة الاستعمار كانت تقوم على : التفريق ، والافقار ،
وتهديم الاخلاق .

ورغم ان سورية كانت متأثرة بالادارة التركية الفرنسية
حتى عام ١٩٥٧ ، فان استقلالها في عام ١٩٤٥ قد نشط أبناءها
فصرفوا العناية بتربية الماشية ، وذلك بتحسين نسلها ، وايجاد الماء
والمراعي الصناعية لها ، علاوة على المراعي الطبيعية ، وتأمين
الحبوب لها في السنة الماحلة ، والتفكير في الغاء الضريبة
المفروضة عليها .

الفرنسيون يقاومون الانتاج الزراعي

لقد حارب الفرنسيون الاقتصاديات الزراعية في سورية ، حرباً لا هوادة فيها ، كما بينت في هذا الكتاب ، فكانوا يقاومون كل عناية بالأرض وكل استثمار جديد للأرض ، بطرق استعمارية شيطانية ، وذلك لتنفيذ خططهم الجهنمية . سياسة الافقار ، والتفرقة ، وتهديم الأخلاق ، ولذلك لم تكن البلاد السورية في عهدهم البغيض بلاداً زراعية كما ينبغي بل بقيت لسد رمق الزراع فقط ، وقد حالوا دون دخول الجرارات (التراكتورات) الى البلاد ، لذلك لم يكن منها اكثر من مئة في عام ١٩٤٥ ، بينما يوجد منها في غاية عام ١٩٦٠ (٥٩٨٠) جرارة وذلك بحسب احصاء الحكومة وللتأكد من صحة ما أقول فيما يتعلق بالانتاج الزراعي فها هي ذي الارقام :

عام ١٩٥٧

عام ١٩٤٤

نوع الانتاج	المساحة المزرعية بالآلاف الهكتارات	الانتاج بالآلاف الاطنان	المساحة المزرعية بالآلاف الهكتارات	الانتاج بالآلاف الاطنان
الخبز	٢٠١٤٩	٨٨١	٢٣٩٥	٢٠١٧٠
البقول والبطاطا والتوم	٢٢٦	٤٨٧	٢٢٩	٢٤٥
والبصل والبطيخ	٦	٤	٧	٦
والتمسح والتبنك	١٧	١٠	٢٥٨	٢٩١
الفطن (شعر وبذور)	١٦٦	٣٩٦	٢٢٩	٣٨٧
الزيتون والفواكه	٢٧	١١٠	٣١	١٧٧
الحضار المنوعة	١١	٩	٣٠	١٣٨
انواع اخرى				
	١,٦٠٢	١,٨٩٧	٣,١٧٩	٣,٤١٤

(عن المصادر الحكومية)

هذا هو الانتاج في عام ١٩٤٤ (عهد الانتداب الفرنسي)
وفي عام ١٩٥٧ العهد الوطني (لقد اخترت عام ١٩٥٧ لأن الانتاج
في اعوام ١٩٥٨ و ١٩٥٩ كان سيئاً للغاية بسبب الجفاف ، لذلك
لا يمكن أخذ الاعوام المذكورة قاعدة ثابتة) ومن المقارنة بين
عامي ١٩٤٤ و ١٩٥٧ يتبين ان نسبة زيادة الاراضي الزراعية في عام
١٩٥٧ عما كانت عليه في عام ١٩٤٤ قد بلغت الضعف ونسبة الزيادة
في الانتاج قد بلغت ٧٠ في المئة .

ومن الصادرات للخارج يمكن أخذ معلومات صادقة عن
حالة انتاجنا الزراعي . لذلك فاني ابين ان صادرات سورية ولبنان
(لأنهما كانا وحدة اقتصادية) من المحاصيل الزراعية كانت عام
(١٩٤٤) ٤٠ الف طن ، وفي عام ١٩٤٥ كانت ٤٩ الف طن فقط ،
اما المستورد من المحاصيل الزراعية من الخارج في عام ١٩٤٤ فكان
٦١ الف طن وفي عام ١٩٤٥ كان ٩٠ الف طن ، وبذلك فان سورية
كانت هي الخاسرة في ذلك الميدان .

اما صادرات سورية (فقط) من المحاصيل الزراعية ، عام
١٩٥٧ فقد كانت ٩٣٢ الف طن ، فاذا قلنا ان لبنان لو بقي متحداً
اقتصادياً مع سورية وكان أخذ من هذه الكمية مئة الف طن
(على اكبر حد) لغذائه الخاص دون ان تدون في قسم الصادرات ،

فان صادرات سورية في ذلك العام تظل ٨٣٢ الف طن فأين هذا الرقم مع رقم عامي (١٩٤٤ و ١٩٤٥) عامي الانتداب المنحوس؟

ان من الضروري ان يعلم بهذه الارقام (التي هي من مصادر رسمية) كل سوري ، بل العالم أجمع ، وان يعلم ان الفرنسيين كانوا يحولون دون النهضة الزراعية ، ويزهدون الزراع في حقوقهم ، ويخفضون قيمة الارض ، تخفيضاً مرعباً كي يبيعها الضعفاء الى الاقطاعيين الاقوياء بثمان بنجس ، ثم يهاجرون الى الخارج ، او يموتون جوعاً ليقبل عدد أهل البلاد ويصبح طريق الشرق الاستعماري مفتوحاً في وجه الفرنسيين دون أي معارض .

الفرنسيون يحاربون الثقافة

وقد كان الشعبويون من ألد أعداء الثقافة في البلاد العربية ، بصورة عامة وسورية بصورة خاصة ، لانهم كانوا جهلة ، ولما دخلت فرنسا سورية ، ظن بأن هذه الدولة المتمدنة (!) ستعمل على رفع المستوى الثقافي ، ولكنها ظهرت انها عدوة الثقافة ، وذلك لانها تريد إبقاء أهل البلاد جهلة ، كي تظل حاكمة عليهم ، ولا تحثهم على تحسين مستواهم الزراعي والصناعي ، لان الثقافة ، تسبب الازدهار الاقتصادي بصورة خاصة ، وهذا ما يرفع اسعار الاراضي ، ويحول دون وصول الاقطاعي والدولة اليها ، واليك الارقام (عن مصادر الحكومة) .

١٩٦٠			١٩٤٤			المدارس
عدد الطلاب	عدد الاساتذة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد الاساتذة	عدد المدارس	
						المدارس الابتدائية
٣٥٧٧٧٣٢	٩٩٩٥٦	٢٧٨٢٠	٨٥٧٥٤٠	٣٢٢٣	١٠٤٠	الحكومية
٤٨١١٦٣	٢٧٦٩٨	٣٦٥	٤٣٧٠١٠	١٦٣١	٢٩٩	الاهلية
٥٧٢٩٤	٢٨٧	١٨	١٩٧٨٧٧	٢٧٢	٣٧	الاجنبية
١٢٧٨٦٩	٣٥١	٥٨	٠	٠	٠	وكالة غوث اللاجئيين
٤٢٤٧٠٥٨	١٣٧٢٩٢	٣٧٢٦١	١٤٨٧٤٢٧	٥٧١٢٦	١٧٣٧٦	المجموع
						المدارس الثانوية
٣٤٧٣٥٤	١٧٧٥٩	١١٥	٦٧٠٤٩	٦٧٢	٣٦	الحكومية
٣٠٧٣٣٠	١٧١٤٨	١٧٣	١٧٧٤٣	٤٨٤	٤٢	الاهلية
٢٧٦٠٠	١٦٠	١٣	٣٧٨٠٢	٢٢٩	١٥	الاجنبية
٢٧٢٨٤	٩٩	١٢	٠	٠	٠	وكالة الغوث
٦٩٧٥٦٨	٣٧١٦٦	٣١٣	١١٧٥٩٤	١٧٣٨٥	٩٣	المجموع
						المدارس المهنية
٥٧٩٢٤	٥٢٠	٢٥	١٠١١		٥	الحكومية
٣٢٤	٢٧	٣	٢٤٤		٤	الاهلية
٦٧٢٤٨	٥٤٧	٢٨	١٢٥٥		٩	المجموع
١٧٥٩٩	٢٠٣	١٠	٢٨٤		٤	دور المعلمين
٥٠١٧٤٧٣	١٧٧٢٠٨	٣٧٦١٢	١٦١٧٥٦٠		١٧٤٨٢	المجموع العام

أما الجامعة السورية (في كل الفروع) فلم يكن عدد طلابها عام ١٩٤٤ سوى ٧٦٦ ذكور و ٦٩ اناث (أي ٨٣٥) أما في عام ١٩٦٠ فقد بلغ عددهم ٨,٣٠٥ ذكور و ١,٨٢١ من الاناث (أي ١٠,١٢٦) وهذا يعني ان العدد زاد اكثر من اثني عشر ضعفاً، مع العلم ان عدد السكان لم يزد في عام ١٩٦٠ (عدد السكان ٤,٨٣٩,٢٣٧) سوى ٧٠٪ بالنسبة لعام ١٩٤٤ (الذي كان ٢,٩٠١,٣١٦)

اما موازنة وزارة التربية والتعليم في عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٩

فهي كما يلي :

السنة	موازنة الوزارة	الموازنة العامة	النسبة المئوية
	ليرة سورية	ليرة سورية	
١٩٤٥	٩,٩٥٤,٥٨٦	١٠٣,٦٧٨,٠٠٠	٩,٦٠
١٩٥٩	٧١,٥٥٧,٠٠٠	٤٩٣,٣٧٥,٠٠٠	١٤,٥٠

هذه هي أعمال فرنسا في القرن العشرين ، التي كانت تقاوم التعليم مقاومة لا هوادة فيها ، وهذه هي أعمال العهد الاستقلالي الذي يعمل لرفع المستوى الثقافي بكل ما لديه من قوة .

كثرة المستورد ، وضالة المصدر في عهد الفرنسيين

ان الميزان التجاري لسورية (لأن الاتحاد الاقتصادي مع لبنان لم يقع للأسف بين سورية ولبنان الا في ١٣/٣/١٩٥٠) كان اسوأ من عهد الانتداب الفرنسي البغيض (في اعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٠ ، ١٩٤٥) العام الذي طرد فيه الفرنسيون (ذلك لأن قضية الملكية الزراعية كانت في مهب الريح ، ولذا فان الانتاج الزراعي كان قافها ، والانتاج الصناعي كان معدوما ، وهذا ما أكثر من المستورد وقلل من المصدر .

واذا استعرضنا ما استوردناه وما صدرناه في كل اعوام ١٩٣١ ، ١٩٤٥ فقط (أي في ١٥ عاما) نجد اننا استوردنا (مع لبنان) ما وزنه سبعة ملايين و ٥٨٦ الف طن ، قيمته ٩٥٤ مليون ليرة سورية .

أما صادراتنا في مدة الـ ١٥ عاما الآتفة الذكر فقد بلغ وزنها مليونين و ٤٧١ الف طن قيمته ٣٣٢ مليون ليرة سورية ، وهذا ما جعلنا نخسر ٦٢٢ مليون ليرة سورية (عن قيود الجمارك)

وهذه الخسارة الفاحشة ، مع الخسارة التي اصابنا سورية من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٣٠ ، سددها من :

- ١ - الاموال التي ترد من المغتربين .
- ٢ - الاموال التي تدخل بواسطة السياح والمصطافين .
- ٣ - الاموال التي تنفق من قبل الممثلين السياسيين الاجانب في البلاد .
- ٤ - الاموال التي تدخل على البلاد ، من تجارة الذهب والنقد النادر .
- ٥ - الاموال التي تدخل على البلاد من تجارة الترانزيت .
- ٦ - ثمن الحلي الذهبية والجواهر ، التي باعتها البلاد اضطرارياً الى الخارج وحرّم اهلها من تلك الثروة الضخمة .

لقد بينت في كتابي « الضائقة الاقتصادية السورية » المطبوع عام ١٩٣٧ ان المسبب لهذه الخسائر ، هي السياسة الاستعمارية الفرنسية ، بينما كانت الفرنسيون آنئذ مسيطرين على البلاد .

ثم بدأ التحسين يظهر في التصدير ، بعد طرد الفرنسيين من البلاد ، رغم وفرة المستورد وذلك نتيجة لاستقلال البلاد ، ولنشاط السوريين ، واذا استعرضنا ارقام الميزان التجاري في عام ١٩٥٧ (لأن الجذب في اعوام ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ كان طغى على البلاد للأسف) فاننا نجد ان سورية استوردت في عام

١٩٥٧ ماوزنه مليون و ١٨٨ الف طن قيمته ٦١٦ مليون ليرة سورية، وما صدرته في ذلك العام ماوزنه مليون و ١٤٠ الف طن، قيمته ٥٤٨ مليون ليرة سورية، أي ٨٩ في المئة من نسبة المستورد، ولم تخسر البلاد سوى ٦٨ مليون ليرة سورية فقط، بينما دخل على البلاد في ذلك العام اكثر من ٣٠٠ مليون ليرة سورية، من عوائد البترول والسياحة والمغتربين وغير ذلك.

وإذا استعرضنا المستورد والمصدر من الحبوب في عام ١٩٥٨ عام الجذب، لوجدنا اننا لم نستورد سوى ٧٧٠ طناً قيمته ٢٥٤ الف ليرة سورية بينما صدرنا ٢٨٩ الف طن قيمته ٦١ مليون ليرة سورية، ان هذا المصدر كان جله في النصف الاول من تلك السنة اي من موسم ١٩٥٧ وذلك قبل معرفة سوء الموسم في عام ١٩٥٨، ويضاف الى هذا المصدر، ماترك في البلاد عام ١٩٥٨ للاستهلاك المحلي.

ان كل ذلك من فائدة مرده السيادة الوطنية ونهاية الاستعمار وحماسة الشعب لزيادة الانتاج في الاستقلال.

الفصل الثامن من هم الملاك

في سورية

إن ما بيئته في هذا الكتاب عن قصة الارض في سورية، جعلت الملكية الواسعة فيها تنحصر في أيدي افراد معدودة، وذلك بالطرق التي أخصها فيما يلي :

١ - بواسطة الحكام الشعبويين الذين كانوا حكموا سورية والذين كانوا يطردون اصحاب الاراضي العرب، ويعطونها الى الغرباء الذين أتوا معهم من خارج البلاد العربية او لحقوا بهم فيما بعد.

٢ - بشدة وبطش ابناء ملاك اليوم بالملاك السابقين لتلك الاراضي .

٣ - بمنع الاقطاعيين، للزراع من فلاحه اراضي بعض الملاك، الأمر الذي عطل اعمالهم، فباعوا اراضيهم، لأولئك الاقطاعيين.

٤ - بالارهاب الذي كان يستعمله بعض الاشخاص ، وبذلك فقد تمكنوا من شراء اراضي الضعفاء بثمن ينحس .

٥ - بتظاهر بعض الأقوياء ، للمالكين الضعفاء بحمايتهم من ظلم الحكام آنئذ ، وبذلك فقد وضعوا ايديهم على املاكهم ، ثم اصبحت لهم ، دون أي مقابل .

٦ - بملاحقة بعض الاقطاعيين ، للمالكين الضعفاء امام المحاكم ، حتى اضطروهم الى الهجرة عن اراضيهم وعندئذ وضعوا ايديهم عليها .

٧ - بانتهاز فرصة فقر المالكين آنئذ ، وقيام بعض اشخاص ربحوا اموالاً كثيرة من تجاراتهم او زراعتهم الواسعة بجدهم ونشاطهم ، بشراء اراضيهم ثم توريثها لابنائهم .

٨ - بكثرة الضرائب التي كان يفرضها الحكام الشعبويون ، على المالكين وهذا ما جعل أولئك يبيعون اراضيهم للاقطاعيين .

٩ - بوضع الاقطاعيين ايديهم على املاك الدولة الواسعة ، ثم تسجيلها على اسمائهم ، واستثمارها ، بقوتهم المالية ونشاطهم واراقتهم .



هذه هي أهم أسباب حصر الملكية الكبيرة ، في أيدي
افراد معدودين ، وقد ظهرت لي من دراستي الدقيقة في سورية .

وقد علمت من تلك الدراسات ايضاً ان شخصاً ما كان
يملك شيئاً ، وكان كل رأس ماله عشر ليرات ذهبية ، فعمل واقتصد ،
ثم اشترى أرضاً بما كان ربحه ، ثم صار يشتري الاراضي من فقراء
الزراع الضعفاء ، ويغرس فيها اشجار الزيتون بالألوف ، وذلك
مما كان يربحه من الاراضي ، وهذا ما جعله يورث ابنه الوحيد ما يزيد
على ألفي هكتار من الاراضي الجيدة وقرابة مئة الف شجرة
زيتون ، وعقار له قيمته .

وعلمت أن شخصاً ورث عن ابيه قرابة مئة هكتار من
الاراضي البعلية ، ثم أصبح لديه ستة آلاف هكتار من الاراضي ،
وقرابة نصف مليون شجرة زيتون وغيرها ، وذلك بضغطه على
الملاك الذين حوله .

وعلمت أن شخصاً كان موظفاً فاشترى اراض قليلة ، ثم
وضع يده على اراض كثيرة ، من املاك الدولة ، وهذا ما مكنه
من توريث اولاده اراض واسعة وهؤلاء توسعوا في تملك الاراضي
ايضاً ، واستثمروها بجدهم ، حتى أصبحوا من كبار الملاك .

وعلمت ان اراضي الجزيرة (في شمال سورية) التي كانت
اهراء سورية ، ثم أهملت ، قد وضع افراد معدودة أيديهم عليها
وصاروا يستثمرونها فأتتهم بملايين الليرات ، وهؤلاء ينفقون
قسماً منها على شراء الآلات الزراعية ، وزيادة الانتاج ، وقسماً
منها على حياتهم الخاصة .

ان هؤلاء الملاك الكبار ، قد استولوا على تلك الأراضي
بالطريقة التي بينتها آنفاً ، ثم جدوا في استثمارها .

ظهور قانون الاصلاح الزراعي في سورية

لقد اصدر رئيس الجمهورية في ٢٧/٩/١٩٥٨ قانون الاصلاح
الزراعي في سورية ، فجعل الحد الاقصى للملكية الزراعية ٨٠
هكتاراً من الاراض المروية والمشجرة ، او ٣٠٠ هكتاراً من
الاراض البعلية ، واطافة للحد الاقصى الآنف الذكر ، يحق
للمالك ان يتنازل لكل من زوجه وأولاده عن مساحة لا تتجاوز
١٠ هكتارات في الاراضي المروية و٤٠ هكتاراً في الاراضي
البعلية ، على الا يتجاوز مجموع المساحة المتنازل عنها لزوجيه
وأولاده ٤٠ هكتاراً في الاراضي المروية و١٦٠ هكتاراً في
الاراضي البعلية .

إن هذه الاراضي قد تكون كافية لبعض الملاك ، في الوقت الحاضر ، بعد أن تحسنت الاراضي وزاد انتاجها عما قبل ، وقد لا تكون كافية إذا كانت حصته من الاراضي غير خصيبة .

وقد ألحق بهذا القانون قرار باحداث مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري ، تسمى (مؤسسة الاصلاح الزراعي) تلحق برئاسة الجمهورية ، وذلك وفقاً للمادة ١٥ من قانون الاصلاح الزراعي ، وهذه المؤسسة هي المكلفة في تنفيذ هذا القانون وتنظيم الأمور ، وتأمين حسن سير العمل ، لزيادة الانتاج .

إن مضمون قانون الاصلاح الزراعي وتحديد الملكية هذا ، الذي نفذ ابتداء من أول كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٩ يحوي على أمور كثيرة ، لذلك لا بد لكل من يهمه الامر ان يقرأه بدقة ، لأن الاراضي الزائدة عن الحد الاعلى ، ستترك في يد مالكيها اليوم حتى تستولي الحكومة عليها خلال خمسة أعوام ، (المادة ٥) ؛ على أن يدفع بدل إيجار عنها ما يعادل ثلاثة أرباع متوسط بدل الإيجار الذي سيقدر لها (المادة ٨) .

ولكل من تستولي الحكومة على أملاكه ، أن يحصل على مبلغ يعادل عشرة أمثال متوسط بدل ايجار الارض ، الذي سيحدد بمعرفة لجان خاصة (المادة ٩) ؛ ويعطى بهذا التعويض سندات على الدولة ، مع فائدة واحد ونصف في المئة تستهلك خلال أربعين عاماً . ويحسم من هذا التعويض اجرة الارض التي استولى عليها ، ولا تزال بتصرفه (المادة ١٠) .

وهذه الاراضي التي تستولي الحكومة عليها ، ستوزعها بأجمعها على الفلاحين في كل قرية ، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تزيد مساحتها على ٨ هكتارات في الاراضي المروية ، أو المشجرة ولا على ٣٠ هكتاراً في الاراضي البعلية ، ويدفع الفلاحون ثمن مجموع هذه الاراضي في مدة أربعين عاماً بأقساط متساوية ، مع فائدة سنوية قدرها واحد ونصف في المئة ، وأيضاً عشرة في المئة من مجموع قيمة الاراضي ، وذلك مقابل نفقات الاستيلاء ، والتوزيع والنفقات الأخرى (المادة ١٤) .

بيد أن على الفلاحين ، الذين سيصبحون ملاكاً ، أن يقوموا بالعمل الجدي ، وأن يتقنوا العمل الزراعي ، وأن يثبتوا أنهم جديرون بتلك الاراضي ، لأن من لا يعمل في أرضه الجديدة كما ينبغي ، تنزع منه (المادة ٢٠) .

فمن هذا القانون يظهر أن الملاك الكبار ، قد أبقوا لهم
الشيء الكثير .

إن هذا الاستيلاء على أراضي كبار الملاك ، لتوزيعها على
فقراء الفلاحين ، هو عمل جديد من نوعه . وذلك بدعوى إيجاد
بعض التساوي بين طبقات الشعب الواحد ، وتخفيف الفوارق ،
وإيجاد الألفة والمحبة بين الفريقين ، لأن الفلاح الفقير هو الذي عناه
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بقوله : « من دخل على الأغنياء ،
خرج وهو ساخط على الله » (عيون الأخبار لابن قتيبة ص ١٤٧)
وأيضاً لزيادة إنتاج البلاد ، لأن الطبقة الكادحة ، إن لم تكن
مالكة ، لا تعمل العمل الذي يمكنها أن تعمله ، فيما لو كانت تعمل
في أراضيها ، ولمصلحتها كما قلت ، وقد شاهدت ذلك بنفسي إذ
رأيت القرى المملوكة من فلاحها ، عامرة أكثر من المملوكة من
الاقطاعيين ، ولهذا فإن كثيراً من الشركات الصناعية في العالم قد
خصصت لعمالها ومستخدميها قسماً من ربحها العام ، يأخذونه
بالإضافة إلى أجورهم الأسبوعية والشهرية ، والنظام الجديد لمؤسسة
الكهرباء بدمشق قد نص على توزيع ١٥ ٪ من ربح الشركة
السنوي على عمالها ومستخدميها ، وقد كنت اقترحت أن يعطى
ما لا يقل عن ١٥ ٪ من ربح الشركات السنوي إلى عمالها

وموظفها في كتابي : « طريق الخلاص » أو الضريبة على رأس
المال المطبوع (عام ١٩٥١ ص ٣١) .

وقد سرني ما علمت بأن فريقاً من الملاك الكبار ، لم يتأثروا
من هذا القانون اذا عدل وحفظ لهم الحقوق المشروعة ، لأن
ما سيؤخذ منهم من الأرض ، سيوزع على فقراء الفلاحين ، وهم من
العرب البورة ، الذين يعول على مجموعهم في الدفاع عن الكيان
الوطني ، الذي يحفظ للملاك حقوقهم وحياتهم ورفاهيتهم .

تحديد الملكية في الجمهورية العربية السورية ضرورة ملحة

إن قانون الاصلاح الزراعي أو تحديد الملكية في سورية
الذي بحثت عنه آنفاً ، هو قانون اجتماعي اقتصادي ، وسيكون
تأثيره حسناً على الذين يشكون الفقر والفاقة ، ولا معين لهم ،
ولكن شريطة أن تحفظ حقوق الملاك الذين عملوا كثيراً لتحسين
تلك الاراضي .

مما لا ريب فيه أن الشعوب أو الأمم لا تعيش بأفرادها بل
بمجموعها ، وكلما كان المجموع هانئاً في حياته ، فانه يوجد أسباب
الحياة الحسنة لأفراده. أما اذا كان الفرد هانئاً ، ومجموع الأمة يعيش

في ضنك الحياة ، فان من الصعوبة بمكان ، أن يقوم هذا الفرد الميسور ، بخلق الرفاهية للمجموع ، وهذا ما يبقي سيداً ومسوداً في الأمة ، فالسيد قد لا يعطي الذين يعملون عنده أجرهم الحق ، ولا يعطف على مجموع الأمة ، العطف الذي يمكن أن يأخذ بيدها لتسير في طريق ينقذها من مخالب البؤس والفاقة .

ولهذا فان الدين الاسلامي وكذلك الدين المسيحي ، يقاومان المياسير ، الذين لا يعطفون على أمتهم وقد كان النبي محمد (ص) أول من قاوم الرأسمالية الطاغية ، وفتح طريقاً لايجاد الرفاهية لمجموع الامة العربية ، وقد قال (ص) عن ميراثه : « لانورث ، ماتر كنا صدقة » (أخرجه الرواة الخمسة) ، أي أن ماتر كه يعود الى بيت المال ، وقصده من ذلك تشجيع الناس على ترك شيء من الميراث لبيت المال .

لذلك فقد وضع العرب ضريبة الميراث ، التي اغاها الخليفة المتوكل العباسي ، بضغط من الترك ، وقد سار الخلفاء الراشدون على خطط النبي (ص) المستقيمة ، فكان كل همهم إسعاد المجموع ، حتى ان أمير المؤمنين علي (رض) ، نصح ابنه الحسن بقوله : « لاتخلفن وراءك شيئاً من الدنيا »

(نهج البلاغة : ج ٣ ص ٢٥٢)

ويقصد علي من قوله هذا ألا يتلهم المرء في خزن الأموال ،
وحرمان الامة منها ، ثم توريثها من ابنائه الكسالى ، الذين لم
يعملوا شيئاً في سبيل الحصول عليها ، والتي قد تكون سبباً في تماديهم
بالاسراف والتبذير .

إن قضية حصر الثروة بأفراد ، قضية شغلت العالم الحديث
وقد قام علماء اقتصاديون واجتماعيون ، يحاربون الرأسمالية حرباً
لا هوادة فيها ، ويسفهن رأي آدم سميث (الانكليزي) الذي
قال بان فائدة الافراد يجب أن تحترم ، لأنهم يعرفون طرق الفوز ،
ولأن فائدتهم تحدد مع فائدة المجموع ، والمعارضون لآدم يعتقدون
ان فائدة الفرد قد لا تشمل المجموع الا بعد عهد طويل .

ومن الذين خالفوا آدم سميث : ريكاردو (الانكليزي)
الذي قال ، ان نظرية سميث القائلة بأن ارباح الافراد ، تقوي
حال الجماعة ، ليست بقاعدة ، ذلك لأن الجماعة ، ليسوا متضامين ،
بحيث تكون الارباح ، مشتركة بينهم ، وهذا ما يجعل الفائدة
الخاصة تخالف الفائدة العامة .

وقد قال الفيلسوف الانكليزي فرانسيس بيكون عن
ذلك : « إن أول شيء يجب أن يتبع في سياسة الدولة ، هو تجنب

تركيز ذخائرها ومالها في أيدي قليلة ، فالمال مثل السباد ، لا يصلح
إلا إذا انتشر .

وجون استوارت ميل (الانكليزي) قال بضرورة
الانتاج التعاوني ، وفرض ضريبة الدخل الاقتصادي ، والغاء
التفاوت بين الطبقات ، وتحديد الارث .

ثم جاء العلماء الفرنسيون ، ودحضوا نظريات احترام
الفرد ، ومنهم باستيا ، وسان سيمون ، أما دولسباس ، وسان
بوف ، فقد حكما على الملكية الخاصة ، أي أن على الحكومة أن
تكون الوارثة الوحيدة ، والاشتراكي الفرنسي برودون قد هاجم
الملكية وقال عنها : الملكية هي السرقة ، وإن من الضروري وضع
ضريبة الارباح والدخل ، على ملكية الوارثين التي لم تأتهم عن
نتيجة أعمالهم .

وقال الاقتصاديون الغربيون في العهد الحديث بضرورة
فرض الضريبة التصاعدية على دخل كل فرد ، وقد فرضتها الحكومات
على الدخل ، فأصبحت تلك الضريبة اليوم في الولايات المتحدة ،
تصل إلى ٨٦٪ وفي انكلترا إلى ٩٢٪ ، كما فرضوا ضريبة تصاعدية
على الميراث تصل إلى ٧٧٪ في الولايات المتحدة ، وإلى ٧٥٪ في انكلترا .

وهؤلاء العلماء والاقتصاديون قد ساروا على طريقة العرب
في أوائل العهد الاسلامي ، ولكن طريقة العرب زالت بزوال
دولتهم ، ودخول الحكام الشعبويين على بلادهم الذين لا يعرفون
للعقل والحكمة والعدالة معنى ، ولذلك فان جل أراضي سورية ،
قد أصبحت ملكا لآلاف معدودة ، واكثر الشعب ليس لهم اراض
خاصة يعملون فيها ، ومن المعلوم أن غير المالك لا يعمل في اراضي
غيره مايعمله في ارضه ، ولهذا فان أكثر الاراضي السورية ،
لا تستثمر كما ينبغي . والدستور السوري الاخير قال بتحديد
الملكية .

ولقد عاجلت قضية الملكية في كتابي : « واجب النائب »
المطبوع عام ١٩٤٤ ومما قلته :

« إن حصر الاراضي بافراد قلائل يضر بمجموع الامة ،
إذ يبقى الفقير فقيراً ، ولا يكثر الانتاج لأن العامل عند الناس ،
غير المالك للأرض ، فالعامل لنفسه يعمل بجد ، أكثر من العامل
لغيره » (ص ١٠٨) .

ثم قلت : « إن عدد نفوس سكان سورية عام ١٩٣٨
(عدا سكان محافظتي اللاذقية وجبل الدروز) هو (٢٠٣٤٨٠٩)

نسمة ، اما عدد المكلفين بضريبة الاراضي في ذلك العام فهو
١٨٤ و ١٤٥ نسمة (احصاء وزارة المالية) وذلك ما يعادل ستة في
المئة من مجموع السكان ، رغم أن هناك عدداً مكرراً ؛ أي يمكن
ان يكون ملاك لهم عدة أسماء في قضاء واحد وفي الدولة .

وأخيراً قلت بضرورة : « عدم السماح لأحد أن يملك
اكثر من ٥٠٠ هكتار من الاراضي وأن تخفض الضريبة عن الضعفاء ،
وتوزع الاراضي الاميرية على فقراء الزراع شريطة عدم بيعها من
أحد » (ص ١١٠ و ١١١) وتحديد الملكية هذه تكون عن طريق
الضريبة التصاعدية .

ولما لم أر اذنناً صاغية من الحكومة السورية آنئذ ، عدت
وقلت في كتابي : (القضايا الاقتصادية الكبرى) المطبوع عام ١٩٤٧ .
« ينبغي تحديد الملكية الزراعية ، بحيث لا تزيد ملكية
الفرد على الـ ٥٠٠ هكتار في الاراضي البعلية ومثني هكتار في
الاراضي السقي » (ص ٥١) والقصد من ذلك ألا تمس الحكومة
الملاك في الوقت الحاضر ، وألا تسمح في المستقبل بأن يملك المالك
الجديد اكثر من المساحة التي ذكرتها ، شريطة ان تكون أراضي
تفلاح وتزرع وتغل كثيراً ، لأراضي لا تصلح الا للمرعى .

الحق ان قانون الاصلاح الزراعي الجديد هذا قد يفيد المزارعين ، ولكن من المؤكد انه سيضر كثيراً بعض الملاك اذا لم يعدل ، بحيث تحفظ حقوقهم المكتسبة ، وتؤمن لهم ولأسرهم مستقبلاً يمنع عنهم الضيق والحرمان .

عدد الملاك الذين سيضمهم القانون

يظن كثير من الناس أن قانون الاصلاح الزراعي ، وتحديد الملكية الجديد ، يشمل عشرات الالوف من الملاك في الجمهورية العربية السورية ، وظنهم هذا جاء من كبار الملاك ، مع أن فريقاً من المتدمرين غير المالكين قد يستفيدون كثيراً من هذا القانون ومع ذلك صاروا يقولون بما يقوله كبار الملاك ، وبذلك فقد اختلط الحابل بالنابل .

إن هذا القانون لا يشمل إلا القليل من الملاك وقد حصر عددهم لدى وزارة الاصلاح الزراعي ، بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي استناداً الى القرارات التي تقدموا بها طبقاً لاحكام القانون . والجدول التالي يبين عدد الملاك الخاضعين لاحكامه ، أي الذين يملكون اكثر من ٣٠٠ هكتار في الاراضي البعلية أو ٨٠ هكتاراً في

الاراضي المروية ، كما يبين الجدول المساحات المملوكة والخاضعة للاستيلاء في كل محافظات الاقليم السوري .

المحافظة	عدد الملاك	المساحة المحتفظ بها بالهكتار	المساحة الخاصة بالاستيلاء بالهكتار	المجموع
دمشق	١٤٥	٣٦٩٠٠	٧١٩٤١	١٠٨٨٤١
درعا	٢٧	٨٤٥٠	٤١٨٦٧	٥٠٣١٧
السويداء	١١	٣٥٨٦١	١٨٠٠	٣٧٦٦١
حمص	٢٠١	١٠٣٥٩٣	١٠٩٩٦١	٢١٣٥٥٤
حماه	٢٦١	٨٨٣٦٠	١٢٩٢٦١	٢١٧٦٢٦
حلب واداب	٦٠٨	٢٠٣٢٠٨	٢١٦٠٢٣	٤١٩٨٣١
اللاذقية	٥١	١٠٦٦٤	١٣٣٣٣	٢٣٩٩٧
دير الزور والرشيدي	٨٨١	٢٣٢٨٩٠	٣٨٥٧٧٠	٦١٨٦٦٠
الحسكة	١٠٦٢	٣٦١٦٧٢	٣٢٦٣٤٠	٦٩٨٠٢٢
	٣٢٤٧	١٠٨١٦٣٨	١٣٨٦٣٢١	٢٤٦٧٩٥٥

وزيادة في الايضاح فاني ابين عدد الملاك الذين يملكون ٤٠ هكتاراً فما فوق من الأراضي التي تزرع حبوباً فقط ، ومساحة ما يملكون من الاراضي بحسب كل محافظة ، وذلك استناداً لاحصاء قام به مختير القرى بدقة عام ٩٥١ ، عندما طلبت من المحافظين عن طريق وزارة الداخلية ، و كنت آنئذ مديراً عاماً لمكتب حبوب الجمهورية السورية ، وذلك كما يلي :

المحافظة	عدد المالكين	مساحة ما يملكون بالهكتارات
دمشق	٥٣٥	٥٥٣٢٤
حمص	٩٨٥	١٣٢٣٠٨٥
حماه	٩١٨	١٦٨٣٠٩٩
حلب وادلب	١٦٦٠	٣٢٨٣٩٩
اللاذقية	٢٨٦	٥٠٣٠٥٤
الجزيرة (الحسكة)	١٤٧٣	٥٠١٣٨٥١
الفرات	١٠٣١	١٥٤٣٨٥٨
درعا	٧٠٣	٦٠٣٨٢٠
السويداء	٢٢٤	٢٢٣٥٠٥
	٧٨١٥	١٣٤٧٣٣٩٩٥

إن من تفصيلات هذا الجدول ، يتبين ان عدد المالكين لاكثر من ٤٠ هكتاراً في الجمهورية السورية ، هم عبارة عن ٧٨١٥ شخصاً يملكون ١٣٤٧٣٣٩٩٥ هكتاراً ، من الاراضي التي تزرع الحبوب ، أي أن الفرد يملك وسطياً ١٩٠ هكتاراً .

وإذا أحصينا عدد الذين يملكون من ٤٠ الى ٤٠٠ هكتار نجد ٧١٩٦ شخصاً يملكون ٧٩١٣٠١٢ هكتاراً أي ٥٣٦٪ من

مجموع الأراضي الزراعية التي تزيد مساحة ما يملكه الفرد فيها على الـ ٤٠ هكتاراً ، وهذا يعني أن الفرد يملك وسطياً ١١٠ هكتارات .

وعدد الذين يملكون من ٤٠١ - ٨٠٠ هكتار ، هو ٤٣٦ شخصاً يملكون ٢٤٤,٤٨٧ هكتاراً ، أي أنهم يملكون ١٦,٦٪ من مجموع تلك الأراضي ، وأن الفرد يملك وسطياً ٥٦١ هكتاراً .

وعدد الذين يملكون ٨٠١ - ١٦٠٠ هكتار ١٤٣ شخصاً ، يملكون ١٦١,٦٤٩ هكتاراً ، أي أنهم يملكون ١١٪ من مجموع تلك الأراضي ، وأن الفرد يملك ١١٣٠ هكتاراً .

أما الذين يملكون ما يزيد على ١٦٠٠ هكتار ، فعددهم ٤٠ شخصاً يملكون ٢٧٦,٨٤٧ هكتاراً أي ١٨,٨٪ من مجموع مساحة الأراضي التي تزرع الحبوب ، والتي تزيد مساحة ما يملكه الفرد على الأربعين هكتاراً ، أو ربع مجموع مساحة لبنان بجماله ووديانه وسهوله ، وبذلك تكون حصة الفرد الواحد وسطياً ٦٩٢١ هكتاراً أو ٦٩ كيلو متراً مربعاً ، وذلك ما يعادل قرابة ربع أراضي الغوطة الزراعية المشجرة وغير المشجرة ، فهل يجوز أن تكون هذه الملكية الواسعة لهؤلاء الافراد القلائل ؟

بعد أن بينت الواقع في هذا البحث ، أقول : من المحقق

أن الذين سيضملمهم قانون الاصلاح الزراعي وتحديد الملكية في
الجمهورية العربية السورية من كبار الملاك لا يشكلون سوى نسبة
ضئيلة جدا من مجموع السكان، والذين سيصبحون ملاكا، من فقراء
الفلاحين بموجب هذا القانون، هم عشرات الالوف من الزراع
العرب، الذين قال الله تعالى عنهم: « وفي أموالهم حق معلوم للسائل
والمحروم » وقال: « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله،
وللرسول ولذي القربى، واليتامى والمساكين، وابن السبيل، كي
لا يكون دولة بين الاغنياء منكم. » وهوؤلاء هم ذوو القربى
واليتامى وابن السبيل.

والذين قال عنهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رض) في
وصيته الى خليفته:

« أوصيك بأهل البادية خيراً، فانهم أصل العرب، ومادة
الاسلام، أن تأخذ من حواشي أموال اغنيائهم، فتورد على فقرائهم»
(عن البيان والتبيين: للجاحظ ج ٢ ص ٤٨) .

والذين عناهم أمير المؤمنين علي (رض) في كتابه الى
عامله على مصر:

« وليكن أحب الأمور اليك ، أوسطها في الحق وأعمها
في العدل ، وأجمعها لرضى الرعية .. وليس أحد من الرعية أثقل
على الوالي مؤونة في الرخاء ، وأقل معونة له في البلاء وأكره ؟
للانصاف واسأل بالاحاف ، وأقل شكرا عند الاعطاء ، وابطأ
عذراً عند المنع ، وأضعف صبورا عند ملهمات الدهر ، من أهل
الخاصة ، وإنما عماد الدين ، وجماع المسلمين ، والعدة للاعداء ، العامة
في الامة ، فليكن صفوك لهم ، وميلك معهم » (نهج البلاغة :
ج ٣ ص ٩٦)

لذلك كان على الملاك الكبار أن يتقبلوا قانون الاصلاح
الزراعي وتحديد الملكية هذا إذا عدل ورفع عنهم الحيف ، بصدر
رحب وايمان وطني عربي عميق . وهذا ما يوجد المحبة بين مجموع
السوريين ، ويبقى الفلاح محافظاً على أخلاقه الرضية بعد أن يصبح
مالكا ، وقادرا على تعليم اولاده وتوفيه مجموع أسرته والله لا يضيع
أجر من أحسن عملا .

استثمار الاراضي التي تؤخذ من كبار الملاك

إن قانون الاصلاح الزراعي هذا ، هو قانون جديد من
نوعه ، في سورية ، وقد يفيد عشرات الألوف من فلاحي البلاد ،

شريطة أن يكون الضرر على الملاك الذين سينالهم هذا القانون
وعددهم لا يزيد على ثلاثة آلاف شخص إلا قليلاً ، محتملاً لا مرهقاً .

وقد ترك هذا القانون للملاك مجالاً لتنظيم حياتهم الجديدة
تدرجياً ، وخاصة بعد أن جاء في المادة ٢٢ منه بأنه يجوز للمالك
إذا شجر أرضه البعلية بعد تطبيق هذا القانون ، أن يحتفظ هو أو
من آلت إليه الأرض بحكم الميراث بالحد الأعلى للأرض البعلية
(أي ٣٠٠ هكتار) ويجوز له إذا حول الأرض البعلية إلى مروية
بمياه جوفية أن يحتفظ بالحد الأعلى للأرض البعلية .

وقد قامت مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال
مالي وإداري ، لتنفيذ أحكام هذا الإصلاح الزراعي تسمى (مؤسسة
الإصلاح الزراعي) ألحقت برئاسة الجمهورية ، وتتولى هذه المؤسسة
عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأراضي المستولى عليها ، إلى
أن يتم توزيعها ، ويكون لها التوجيه والإشراف على جمعيات التعاون
للإصلاح الزراعي (المادة ١٥) .

ثم جاء في المادة السادسة عشرة ، أنه سينشأ صندوق خاص
لهذه المؤسسة ، ترصد فيه الأرقام الاجمالية لميزانية المؤسسة ، ويفتح
له حساب خاص ، في المصرف المركزي ، تضاف إليه الدفعات التي

يؤديها مشترو الأراضي سداداً لثمنها ، كما يضاف اليه ما يعود من استثمار أموال هذه المؤسسة ، ويشرف على أعمال الصندوق : مجلس إدارة مكون من أعضاء مجلس ادارة المؤسسة .

ولهذه المؤسسة الحق باصدار التفسيرات اللازمة لأحكام هذا القانون ، على أن تصدق من رئيس الجمهورية ، وتعتبر هذه القرارات تفسيراً تشريعياً ملزماً (المادة ١٧) .

واللجنة التنفيذية لمؤسسة الاصلاح الزراعي ، ستشكل لجاناً فرعية تقوم بعمليات الاستيلاء وحصر الأرض المستولى عليها وتجميعها وتوزيعها (المادة ١٨) .

وهذا يعني أن الملكية الزراعية سيحافظ عليها ، وستشملها الحكومة بتنظيم واقعي .

ثم أصدر رئيس الجمهورية في ١٩٥٨/٩/٣٠ قراراً بتكوين مؤسسة الاصلاح الزراعي في سورية ، وقد جاء في المادة الأولى منه ، أن مؤسسة الاصلاح الزراعي ، تتولى أيضاً حصر أملاك الدولة وتسجيلها وتقسيمها ومنع التعدي عليها .

وهذا ضروري ، لأن جل أملاك الدولة قد تصبح صالحة

للزراعة ، لذلك لا يجوز للاقوياء وضع ايديهم عليها ، وعلما من
أملآكهم دون علم الحكومة .

وجاء في المادة الثانية من هذا القرار ، أن مجلس ادارة
هذه المؤسسة يؤلف من وزير الاصلاح الزراعي رئيساً ، ووزير
الزراعة ، ووزير الاقتصاد والتجارة ، ووزير الخزانة ، ووزير
الشؤون الاجتماعية والعمل ، ووزير التخطيط ، ووزير الاشغال
العامة ، ووزير العدل ، أعضاء . وهذا يدل على قوة هذه المؤسسة ،
وقدرتها على التنظيم والتنفيذ .

أما اختصاص ادارة هذه المؤسسة ، فقد أوضحته المادة
الثالثة من هذا القرار ، وأهمه رسم السياسة لتنفيذ أغراض المؤسسة ،
ووضع مشروع اللائحة الداخلية للمؤسسة ، فيما يتعلق بقواعد
الاستثمار والتصرف بأموال الدولة ، وایجاد نظام العمل والمال
للمؤسسة ، وتحديد صلاحيات المدير العام ومساعدیه ، ومدير هيئة
التفتيش ، ونظام الموظفين ، وتعيين المحامين للمؤسسة وتقرير
الاستعانة بالخبراء المحليين والأجانب ، وتحديد وتأمين موارد
المؤسسة في كل عام ، والموافقة على مشروع ميزانيتها ، والنظر في
كافة القضايا التي كانت من اختصاصات مديرية أملاك الدولة ، والقضايا

المتعلقة بتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ، والمساهمة في المشروعات التي تقوم بها الوزارات المختلفة لتحسين حالة المنتفعين بها ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمري .

والمادة ١٤ من هذا القرار تقول : تتولى مؤسسة الاصلاح الزراعي اعمال الاصلاح والاستثمار والتصرف بأراضي الدولة وعقاراتها في كافة أنحاء سورية .

وهذا يعني أن مؤسسة الاصلاح الزراعي ، المكلفة بوضع يدها على اراضي الملاك التي تزيد مساحتها على الحد الأعلى بما يجب ان يملكوا ، وعلى اراضي املاك الدولة ، هي المكلفة باستثمارها وتوزيعها على فقراء الفلاحين ، ومساعدة هؤلاء على الاستثمار الجدي وذلك لرفع مستوى البلاد الاقتصادي ، وتأمين الاعمال لفقراء الفلاحين .

لذلك فان هذه المؤسسة قد نزلت الى ميدان الاعمال الاقتصادية ، ومما لا ريب فيه ان من أهم ما يجب أن تقوم به هذه المؤسسة بالاشتراك مع الوزارات المختصة :

- ١ - انهاء مسح أراضي البلاد ، لمعرفة ما يملكه الملاك الكبار .
- ٢ - ايجاد الجمعيات التعاونية الزراعية في كل مناطق الاصلاح الزراعي ، بل وفي كل البلاد السورية .

٣ - فتح مدارس للجمعيات التعاونية ، ليتعلم فيها رئيس
واعضاء مجالس ادارتها ، ومن يرغب في التعلم ، ما هم في حاجة
اليه ، وذلك لمدة ثلاثة اشهر أو ستة اشهر .

٤ - تأمين الجارات والحصادات الدراسات الكافية
لكل جمعية .

٥ - تأمين الحيوانات التي لها علاقة بالزراعة ، أو بالألبان ،
وكذلك الطيور الداجنة لكل جمعية .

٦ - فتح الآبار الكافية للشرب والري ، في كل قرية
وجمعية تعاونية ، وتأمين الخزانات والسدود لمياه الانهر والامطار ،
لا يصلها إلى أراضي الفلاحين بسهولة .

٧ - إنشاء القرى النموذجية بجانب الطرق العامة لأولئك
الفلاحين ، والمساكن الصحية لهم مع المدارس ، والمعابد ، ودار
للندوة والمكتبة ، وفندق صغير ، والمتنزهات وإيجاد الغابات
ووسائل الحياة التي ترغبهم في الإقامة فيها وفي العمل ، وتعليم
أولادهم ما يحتاجونه من التعليم الابتدائي والزراعي ، والصناعي
والحياة العملية .

٨ - تأمين الاطباء والبيطريين ، والمعلمين ، والبريد والهاتف ، واسباب وطرق المواصلات لتلك القرى والتعاونيات .

٩ - أن يكون لدى المؤسسات الآلات الزراعية الضرورية في كل منطقة زراعية ، لاسعاف القرى بالمساعدات العاجلة وباجور منخفضة ، وأن يعلم الفلاحون قيادتها .

١٠ - أن يكون لدى المؤسسة رحبات (ورشات) كافية لتصليح الآلات الزراعية ، وتعليم الفلاحين تصليح الآلات فيها ، وإيجاد القطع التبديلية الكافية لبيعها من الفلاحين ، وتأمين المحروقات الضرورية في كل منطقة زراعية ، بأسعار موحدة ومعتملة .

١١ - مراقبة المزارع التعاونية والقرى الزراعية ، من قبل اختصاصيين في الاجتماع والزراعة ، والآليات ، ومن اطباء ، وبيطريين ماهرين في تربية الماشية والطيور الداجنة ، ومفتشين للتعليم المدرسي .

١٢ - أن تخصص المؤسسة الأموال الكافية للزراع ، للقيام بالاعمال الزراعية على الوجه الأكمل ، وشراء البذار الجديد والسماد الصالح لأراضيهم ، وشراء الماشية التي هم في حاجة اليها لتعينهم على أعمالهم ، وتأمين المراعي الطبيعية ، والصناعية لها ،

وتحسين نسلها ، وتعيين موجهين ، ومرشدين لهم للعمل المجدي
السريع الفائدة ، وللتوفير ، ومتى وأين يبيعون محصولهم ، ومتى
يشترون حاجاتهم البيتية والزراعية .

١٣ - رعاية الأمن والراحة في كل البلاد، وإيجاد الأشخاص
حل الخلافات التي تظهر بين أبناء القرى والتعاونيات .

هذه هي أهم ما يجب أن تقوم به المؤسسة من الأعمال
والتوجيه والإرشاد ، وبذلك يتقدم العمل في تلك الأراضي ،
ويجد قوماً الفقراء من بعد عسر يسرا .

هذه هي قصة الأرض في الجمهورية العربية السورية ، وأعمال
الحكام الشعبويين والفرنسيين والذين أساؤا إلى البلاد إساءة لا تغتفر ،
قد دونتها في هذا الكتاب ، ليعلم العرب أجمع بصورة عامة ،
والسوريون بصورة خاصة ، مآل قوه في تلك العهود المظلمة ، من ذل
وحرمان ، وعذاب وتعاسة ، وقتل الروح الوطنية والعسكرية
العربية ، وذلك ليقدروا نعمة السيادة والاستقلال .

الفهرس

مقدمة

الفصل الاول

ص

الأرض في عهد اليونان والرومان والبيزنطيين ٩

الفصل الثاني

- | | |
|----|--------------------------------------|
| ١٣ | الأرض في العهد العربي الاسلامي |
| ١٥ | تصنيف الأرض في العهد العربي الاسلامي |
| ١٥ | اراضي العشور |
| ١٦ | اراضي الفيء |
| ١٧ | اراضي الخراج |
| ١٨ | اراضي الموات |

الفصل الثالث

ص

- ٢١ الزكاة أو الضرائب في العهد العربي الاسلامي
٢٧ ضريبة الأرض (العشر)
٢٩ ضريبة الفيء
٣٠ ضريبة الخراج و كيف يجب حماية المنتج

الفصل الرابع

- ٤١ الأرض والضريبة السورية في العهود الشعوبية

الفصل الخامس

- ٤٧ الأرض والضريبة في العهد التركي العثماني
٤٨ تعديل الضريبة
٥٠ الضريبة العشرية
٥٤ نسبة الضريبة العشرية
٥٥ الملتزمون

الفصل السادس

ص

- ٥٩ الفرنسيون والملكية الزراعية في سورية
٦٠ نهب الاوقاف الاسلامية
٦١ حض الشركات الفرنسية على امتلاك الاراضي
٦٢ التلاعب بالأموال والمياه العامة
٦٤ التحديد والتحرير
٦٩ أملاك الدولة
٧٤ قانون الأراضي الجديد
٧٥ هذه هي مشاريع فرنسا الاستعمارية
٧٥ الضريبة في عهد الفرنسيين

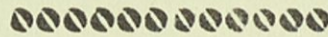
الفصل السابع

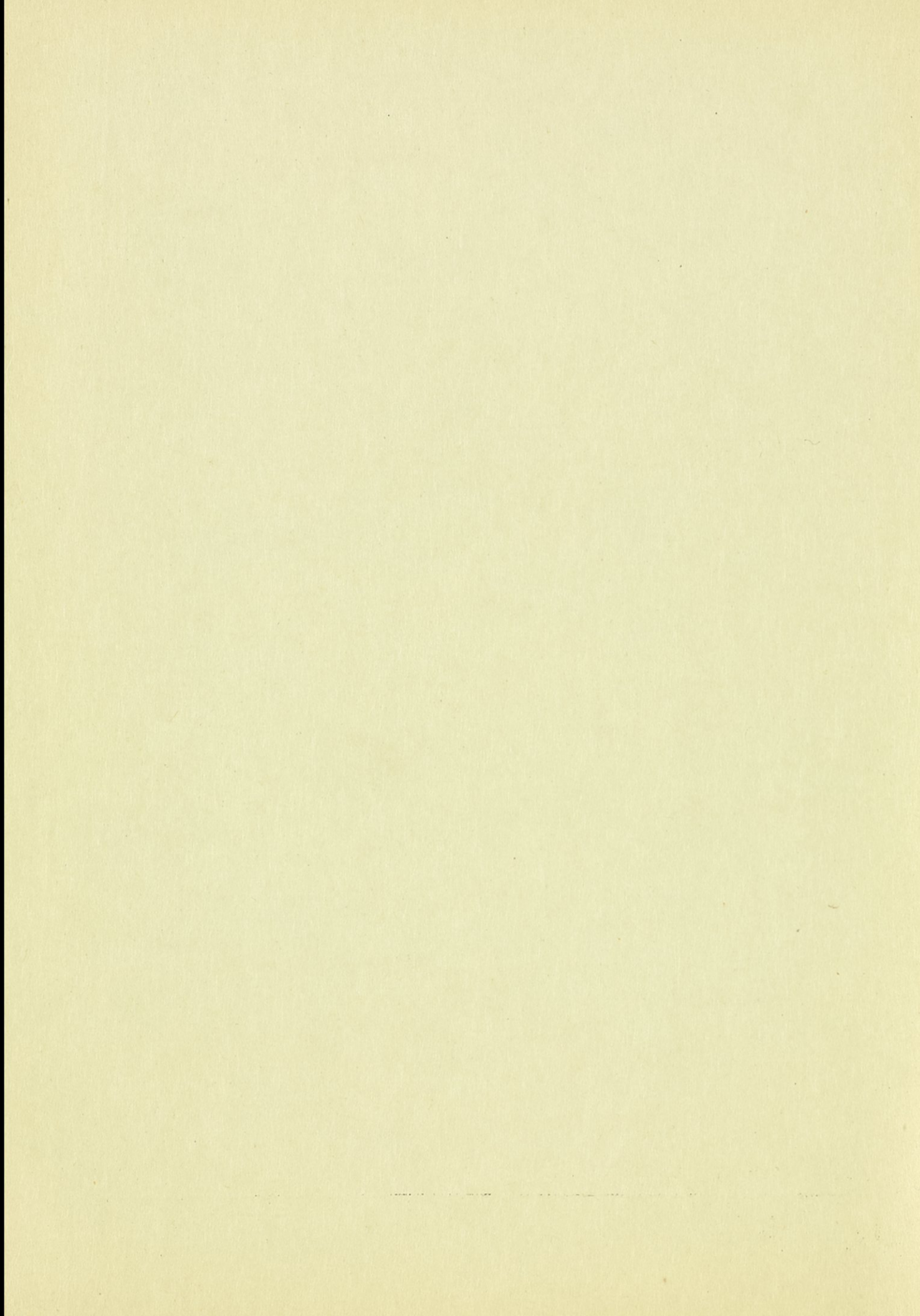
- ٨١ أعمال الفرنسيين للافقار والتهديم
٨٤ الفرنسيون يقاومون الانتاج الزراعي
٨٧ محاربة الفرنسيين للثقافة
٩٠ كثرة المستورد ووضالة المصدر في عهد الفرنسيين

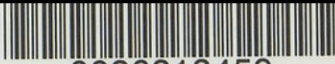
الفصل الثامن

ص

- ٩٣ من هم الملاك في الجمهورية العربية السورية
قانون الاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية ٩٦
١٠٠ تحديد الملكية في الجمهورية العربية السورية
١٠٦ عدد الملاك الذين سيضملمهم القانون
١١١ استثمار الاراضي التي تؤخذ من كبار الملاك







0026813459

~~FEB 13 1975~~

~~MAR 17 1975~~

~~FEB 21 1978~~

~~END~~

~~MAY 31 1978~~

05320216

MAIN ENTRY

INSERT



LOOK CARD

PLEASE DO NOT REMOVE.
A TWO DOLLAR FINE WILL
BE CHARGED FOR THE LOSS
OR MUTILATION OF THIS CARD.

24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80
PRINTED IN U.S.A.

Q5320216

OCT 1 1974

956.9-Sy25

5